وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة سعيدة الدكتور مولاي الطاهر
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم القانون الخاص

التقاضي الإلكتروني في القانون الجزائري المقارن

مذكرة لاستكمال متطلبات الحصول على شهادة ماستر، تخصص إدارة إلكترونية

إعداد الطالب:
- حميدي خليفة

تحت إشراف:
- أ. د/ هني عبد اللطيف

أعضاء لجنة المناقشة :

د/ بلعابد عايدة ..... أستاذة محاضرة (ب) جامعة د/ مولاي الطاهر- سعيدة ..... رئيســـــــــــا

د/ هني عبد اللطيف..... أستاذ التعليم العالي جامعة د/ مولاي الطاهر- سعيدة ..... مشرفا ومقـــــررا

د/ نعار زهرة... .....أستاذة محاضرة (ب) جامعة د/ مولاي الطاهر- سعيدة ..... عضوا مناقشـــــا

السنة الجامعية: (1445هـ/1446-هـ-2024م/ 2025م)

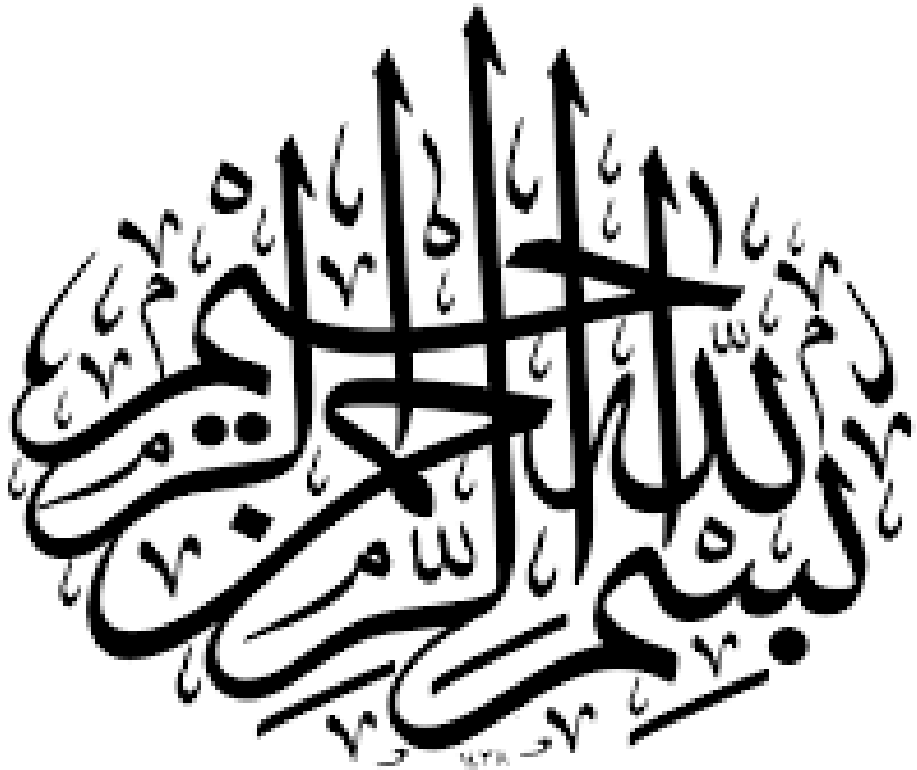
بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء

إلى من كانت النور الذي أنار عتمة ترددي..

ابنتي الحبيبة **إكرام** التي آمنت بي حين شككت،

وشجعتني على العودة إلى مقاعد العلم بعد سنوات من الاقتطاع،

فكانت صوت الثقة في داخلي، ورفيقة الدرب نحو هذا الإنجاز

لك أهدي هذه المذكرة عرفانا لدعمك، امتنانا لحبك الذي لا يقاس

إلى زوجتي وابنتي **كوثر** وابني **أيمن**

لكم مني كل التقدير وهذا الإهداء عربون وفاء وحب

إلى أسرتي المهنية التي ساندتني بصبر ومحبة..

وخاصة الأستاذة **بختاوي فتيحة**..

ومشرف التربية **سويح حرية**

لكما كل الشكر والامتنان على كل لحظة مساندة..

وعلى دعمكما في أوقات الانشغال والتحديات

إلى كل من ساندني بصمت أو دعاء

إلى كل من آمن بأن لا زمن متأخر للحلم

إلى كل من شاركني هذه الرحلة العلمية والإنسانية

لكم جميعا أهدي ثمرة هذا الجهد المتواضع

خليفة

شكر وتقدير

أتقدم بأسمى عبارات الشكر والتقدير لكل من ساهم
في إخراج هذه المذكرة إلى النور وفي مقدمتهم:
الأستاذ المشرف الدكتور **هني عبد اللطيف..**
لما قدمه من توجيهات بناءة، ودعم علمي وعملي خلال مسار البحث
كما لا يفوتني أن أتقدم بالشكر الخالص..
إلى كل من وفر لي المعلومة أو شجعني بكلمة
إلى كل أساتذتي الكرام-تخصص إدارة إلكترونية
وختاما أرجو أن يكون هذا العمل المتواضع بنية بناء المعرفة القانونية..
وسبيل تطور منظومة العدالة في وطننا.

قائمة المختصرات

1- قائمة شرح المختصرات باللغة العربية :

- ج.ر.ج.ج: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.
- ج.ر.ج.ف: الجريدة الرسمية للجمهورية الفرنسية
- ق.إ.م.إ.ج: قانون الإجراءات المدنية والإدارية الجزائرية
- ق.إ.ج.ج: قانون الإجراءات الجزائية الجزائرية
- ص: **الصفحة**

1- قائمة شرح المختصرات باللغة الأجنبية:

- **P** : page.
- **CNIL** : commission nationale de l'informatique et de liberté
- **IOS** : Iphone operation system
- **EIDAS** : elctronic identification anthentification and service
- **CE** : conseil d'état
- **SMS** : short message service
- **RGPD** : règlement général sur la protection des données
- **L** : lois
- **PDF** : portable document format

مقدمة

مقدمة:

يعتبر التقاضي الإلكتروني أحد آليات رقمنة قطاع العدالة التي حددها المشرع الجزائري في القانون **15-03** المؤرخ في:2015/02/01 المتعلق بعصرنة قطاع العدالة[1]، في ثلاث (03) آليات وهي: استحداث منظومة معلوماتية مركزية لوزارة العدل والإشهاد على صحة الوثائق الإلكترونية، وإرسال الوثائق والإجراءات القضائية بالطريقة الإلكترونية، وأخيرا إجراءات وشروط المحادثات المرئية عن بعد، وذلك باستخدام شبكة الانترنت لاختصار الزمن ضمن الإستراتجيات الجديدة للتعامل مع متطلبات العصر.

للتقاضي الإلكتروني أهمية بالغة لما يوفره لأطراف الدعوى من خدمات عن بعد في مختلف مراحل التقاضي مع إمكانية إنشاء محاكم إلكترونية.

اخترنا هذا الموضوع بسبب حداثته ومعاصرته في الأجهزة القضائية المعاصرة وأقرته بعض التشريعات المقارنة، وتظهر دوافعنا لاختيار التقاضي الإلكتروني في القانون الجزائري المقارن بين السيرورة المعاصرة والنصوص القانونية.

هناك دراسات سابقة تناولت هذا الموضوع بالدراسة والتحليل وطنيا وعربيا.

تنطلق الدراسة من إشكالية **تطبيق نظام التقاضي الإلكتروني في التشريعات المقارنة المعاصرة ما بين الواقع والنصوص القانونية.**

إن مرفق العدالة قطع شوطا معتبرا في مجال العصرنة، ويظهر ذلك جليا من خلال الإنجازات المحققة واقعيا، والإصرار على عصرنة مرفق العدالة.

يشمل مجال الدراسة في عصرنة قطاع العدالة وتطوره مرور القانون **15-03**؛ المتضمن عصرنة العدالة، وقانون **15-04** المتضمن التوقيع والتصديق الإلكترونيين[2]، والقانون **18-05** المتضمن التجارة الإلكترونية[3] إلى بعض الدول العربية الناجحة في مجال تطبيق التقاضي الإلكتروني (100%).

---

[1]- القانون رقم (15-03) المؤرخ في 01 فبراير 2015، المتعلق بعصرنة العدالة، ج.ر.ج.ج العدد 6، الصادرة في 10 فبراير 2015..

[2]- القانون رقم (15-04) المؤرخ في 01 فبراير سنة 2015، يحدد القواعد العامة المتعلقة بالتوقيع والتصديق الإلكترونيين، ج.ر.ج.ج العدد 6، الصادرة في: 10 فيفري 2015.

[3] - القانون رقم (18-05) المؤرخ في 10 ماي 2018، المتعلق بالتجارة الالكترونية، ج.ر.ج.ج العدد 28، الصادرة في 16 ماي 2018..

اعتمدنا على المنهج التحليلي والمقارن كمنهجين، تحليلي على اعتبار العناصر الأساسية للموضوع تتطلب تحليل دقيق ومقارنته بمجمل النصوص القانونية في التشريع الجزائري المقارن.

والهدف من الدراسة هو تسليط الضوء على عملية التقاضي الإلكتروني في القانون الجزائري المقارن، ما بين الواقع الميداني والنصوص القانونية على مستوى كل الجهات القضائية، وكذا المجهودات المبذولة في ذلك شأن.

ومن الصعوبات التي واجهتنا في بحثنا هذا نجد صعوبة الحصول على المعلومة من الجانب الميداني التطبيقي لتحفظ الإدارة بسبب خصوصية المرفق، زيادة على الترجمة من اللغة الأجنبية إلى اللغة الأم.

ولدراسة هذا الموضوع اتبعنا الخطة التالية في فصلين: **الفصل الأول** تطرقنا فيه إلى الإطار النظري والقانوني للتقاضي الإلكتروني في الجزائر، وقد تضمن مبحثين، الأول عاجلنا فيه ماهية التقاضي الإلكتروني، والثاني إلى الإطار القانوني للتقاضي الإلكتروني.

ثم **الفصل الثاني** الذي تطرق إلى التجارب المقارنة في نجال التقاضي الإلكتروني، أين عالج المبحث الأول منه التجارب الأوروبية والعربية في مجال التقاضي الإلكتروني، أما الثاني فتعرض إلى أوجه المقارنة من حيث الإطار القانوني في التقاضي الإلكتروني بين الجزائر وفرنسا والإمارات.

وختمنا بحثنا هذا بخلاصة لجميع النقاط المهمة من هذه الدراسة.

الفصل الأول

الإطار النظـــري والقانوني للتقاضي الإلكتروني في الجزائر

شهد العالم في العقود الأخيرة ثورة رقمية شاملة مست جميع مناحي الحياة، وكان للقطاع القضائي نصيب من هذا التحول حيث أصبح من الضروري تبني آليات تكنولوجية حديثة تواكب متطلبات العصر وتضمن نجاعة وسرعة الفصل في المنازعات.

ومن هذا المنطلق، برز ما يُعرف بالتقاضي الإلكتروني كبديل حديث للتقاضي التقليدي، إذ يقوم على استعمال الوسائل التكنولوجية في مباشرة الخصومات القضائية، سواء عند رفع الدعوى، أو تبادل المستندات، أو حتى أثناء المحاكمة والنطق بالأحكام.

ومن خلال هذا الفصل سوف نستعرض ماهية التقاضي الالكتروني ومزاياه (مبحث أول)، والإطار القانوني للتقاضي الالكتروني (مبحث الثاني).

المبحث الأول: ماهية التقاضي الإلكتروني

أدى التطور التكنولوجي والرقمي إلى إحداث تحولات عميقة في مختلف المجالات، ومنها مجال القضاء، حيث ظهر مفهوم التقاضي الالكتروني كبديل حديث عن الطرق التقليدية لرفع الدعاوى والفصل فيها.

ويهدف هدا النمط الجديد إلى تيسير إجراءات التقاضي وتقريب العدالة من المتقاضين بالاعتماد على الوسائل الالكترونية الحديثة.

وانطلاقا من أهمية هذا الموضوع يقتضي الأمر بداية تحديد ماهية التقاضي الالكتروني من خلال الوقوف على معناه اللغوي والاصطلاحي (مطلب الأول)، ثم التعرف على ابرز خصائصه القانونية التي تمنحه طابعا مميزا، قبل أن نبين الفرق بينه وبين التقاضي التقليدي، توضيحا لأوجه التشابه والاختلاف بين النظامين (مطلب الثاني).

المطلب الأول: التقاضي الإلكتروني

يعتبر مفهوم التقاضي الإلكتروني من المفاهيم القانونية المستحدثة نتيجة تطور التكنولوجيا وتغلغلها في مختلف الميادين، لاسيما في مجال العدالة. فالتحول الرقمي الذي يشهده العالم فرض على الأنظمة القضائية مواكبة هذا التطور، حفاظاً على فعالية الخدمات القضائية وضماناً لحق المتقاضين في الوصول إلى العدالة بسهولة ويسر[1].

وهو يعني رفع الدعاوى القضائية الالكترونية عن بعد في المحاكم وهو ما توصل إليه العقل البشري من إبداع في الفقه القانوني، وهو يشيد الانتباه أول ما يصل إلى السمع.

إنّ فكرة التقاضي الإلكتروني مستمدة من فكرة الإدارة الالكترونية والتي تعني الانتقال من الخدمات والمعلومات إلى الأشخاص بشكلها التقليدي الورقي، باعتباره الوثيقة المتطورة والنقلة السريعة والثورة الهادئة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال، فهي عبارة عن تطور لأجهزة القضاء سواء من حيث الخدمات الإدارية والقضائية[2].

---

[1]- رباب محمود عامر، التقاضي في المحكمة الالكترونية، مجلة كلية التربية للبنا للعلوم الإنسانية، العدد 25، سنة 2019، ص293.

[2]- مداح حاج علي، آلية التقاضي الالكتروني في البيئة الرقمية، مجلة الدراسات القانونية، المجلد 5، العدد 2، جوان 2019، ص122.

وبذلك من خلال هذا المطلب سوف نستعرض في (فرع أول) للتعريف اللغوي والاصطلاحي، ونبين في (فرع الثاني) الخصائص القانونية ثم في الفرق بين التقاضي الالكتروني والتقليدي (فرع ثالث).

الفرع الأول: المفهوم اللغوي والاصطلاحي للتقاضي الإلكتروني

إنّ البحث في تعريف التقاضي الالكتروني يتطلب التطرق إلى تعريفه لغويا و اصطلاحيا، سنتناول أولا تعريف التقاضي لغويا و ثانيا اصطلاحيا، مع العلم أن المشرع الجزائري لم يعرف التقاضي الالكتروني. لهذا لجأنا إلى التعريفات التالية:

أولا: التقاضي الالكتروني لغة

يُشتق مصطلح "التقاضي" من الفعل "قاضى"، ويُراد به في اللغة رفع أحد الأطراف دعوى أمام جهة قضائية للفصل في نزاع ما. أما مصطلح "الإلكتروني"، فهو نعت يُطلق على كل عملية تتم باستعمال التكنولوجيا الرقمية والأنظمة المعلوماتية الحديثة، خاصة المرتبطة بالإنترنت.

التقاضي من قى واصله قضائي لأنه من فضيت، والقاضي معناه في اللغة القاطع للأمور المحكمة، واستقضى فلان أي حل قاضيا بحكم بين الناس[1].

ويقال: تقاضيت ديني بمعنى أخذته، ويقال تقاضيت حقي بمعنى أخذته[2].

وبذلك يكون التقاضي لفظا مأخوذ من الفعل قضى على سبيل المفعولية المطلقة من قضى يقضي قضاء أو تقاضيا، وهو رفع الأمر إلى الحاكم ليقضي ويحكم به.

وعليه، فإن "التقاضي الإلكتروني هو استعمال الوسائل التكنولوجية الحديثة لمباشرة عملية التقاضي سواء في رفع الدعوى أو الإجراءات المرتبطة بها"[3].

ثانيا: التقاضي الالكتروني اصطلاحا

ولقد تطرق الفقه في العديد من المحاولات إلى تعريف التقاضي الالكتروني، ولعل أهم هذه التعاريف:

بأنه:" مجموعة الإجراءات القانونية التي تتم عن بعد عبر وسائل إلكترونية من خلال منصة رقمية معتمدة من قبل القضاء، بدءاً من تقديم العرائض والوثائق، مروراً بالتبليغات، وصولاً إلى

---

(1)- ابن منظور جمال الدين محمد بن مكرم، لسان العرب، ج 10، ط3، سنه 1414هـ. ص182.

(2)- شعبان عبد العاطي عطية، معجم الوجيز، مجمع اللغة العربية، القاهرة، ط1، 1980، ص506.

(3)- هدي عبدلي الكعابي، محمد الحراوي، التقاضي عن بعد، مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية، العدد 1، سنة 2016، ص138.

إصدار الحكم وتنفيذه، دون الحاجة إلى الحضور الفيزيائي للمتقاضين أمام المحكمة. سلطة بمجموعة متخصصة من القضاة النظاميين بنظر الدعوى ومباشرة الإجراءات القضائية بوسائل الكترونية مستحدثة ضمن نظام أو أنظمة قضائية معلوماتية متكاملة الأطراف والوسائل، تعتمد منهج تقنية شبكة الربط الدولية (الإنترنت) وبرامج الملفات الحاسوبية الالكترونية بنظر دعاوى والفصل بها وتنفيذ الأحكام بغية الوصول بالدعاوى والتسهيل على المتقاضين[1].

في حين عرّفه جانب من الفقه بأنه:" تقني معلوماتي ثنائي الوجود يسمح ببرمجة الدعوى الالكترونية ويتألف من شبكة الرابط الدولية. إضافة إلى مبنى المحكمة بحيث يتيح الظهور المكاني الالكتروني لوحدات قضائية إدارية يباشر من خلالها مجموعة من القضاة النظر في الدعوى والفصل فيها بموجب تشريعات تخولهم مباشرة الإجراءات القضائية مع اعتماد آلية تقنية فائقة لتدويل الإجراءات القضائية وحفظ وتداول ملفات الدعاوى[2].

كما عرّفه جانب آخر من الفقه على أنه :"الحصول على صور الحماية القضائية عبر استخدام الرسائل الإلكترونية المساعدة للعنصر البشري، من خلال إجراءات تقنية تضمن تحقيق مبادئ وضمانات التقاضي، في ظل حماية تشريعية لتلك الإجراءات تتفق مع القواعد والمبادئ العامة مع مراعاة الطبيعة الخاصة للوسائل الالكترونية"[3].

والواضح من هذه التعريفات أنّ أصحابها أسهبوا في بيان مفهوم التقاضي الالكتروني، وكان من الأفضل لو أنهم اكتفوا بالتعريف على أنّ المسألة مسألة فقه قانوني، واختصروا العبارات ليكون التعريف اشمل بمفهوم التقاضي الإلكتروني وأوضح لمعناه.

ومن خلال استقراء التعاريف السابقة يمكن أن يعرف التقاضي الالكتروني بأنه:" نظام قضائي معلوماتي يتم بموجبه تطبيق إجراءات التقاضي كافة عن طريق المحكمة الالكترونية، بواسطة أجهزة الحاسوب المرتبطة بشبكة وعبر البريد الالكتروني بغرض السرعة في الفصل وتسهيل الإجراءات على المتقاضين وتنفيذ الأحكام الكترونيا"[1].

---

[1]– لرقط فريدة، هوام علاوة، التقاضي الالكتروني، مجلة البحوث في العقود وقانون الأعمال، المجلد 6، العدد 4، سنة 2021، ص185

[2]– أسعد فاضل منديل، التقاضي عن بعد: دراسة قانونية، كلية القانون، جامعة القادسية، العراق، سنة 2014، ص4.

[3]– المرجع نفسه، ص4.

[1]– خالد ممدوح إبراهيم، التقاضي الالكتروني: الدعوى الإلكترونية وإجراءاتها أمام المحاكم، دار الفكر الجامعي للنشر، الإسكندرية، سنة 2008، ص1.

الفرع الثاني: الخصائص القانونية للتقاضي الإلكتروني

يُعد التقاضي الإلكتروني أحد أبرز تطبيقات الرقمنة في مجال العدالة، وقد أصبح يفرض نفسه كوسيلة فعالة في تسوية النزاعات، خاصة بعد التطورات المتسارعة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال. إلا أن هذا النمط من التقاضي لا يختلف فقط من حيث الوسيلة عن التقاضي التقليدي، بل يتميز بمجموعة من الخصائص القانونية التي تفرّده وتمنحه صبغة خاصة تفرض إعادة النظر في عدة مفاهيم قانونية قائمة. وسنحاول في هذا الفرع إبراز أهم هذه الخصائص التي تميز التقاضي الإلكتروني، وذلك من خلال النقاط الآتية:

أولاً: الطابع الرقمي للإجراءات القضائية

إن أبرز ما يميز التقاضي الإلكتروني هو رقمنة الإجراءات القضائية، بحيث يتم الانتقال من الإجراءات الورقية التقليدية إلى الإجراءات الرقمية، وهو ما ينعكس على مختلف مراحل الدعوى، بدءاً من رفعها إلكترونياً، ومروراً بتبادل المذكرات والمستندات، وانتهاءً بالنطق بالحكم ونشره رقمياً.

إن العنصر الجوهري الذي يميز التقاضي الالكتروني هو استعمال الوسيط الالكتروني في إجراءاته، إذ يعرّف هذا الأخير بأنه:" جهاز كمبيوتر متصل بشبكة الاتصالات الدولية (الانترنت) أو شبكة اتصال خارجي حيث تقوم الإدارة الالكترونية في نفس اللحظة رغم البعد المكاني للأطراف"[2] .

وتكمن أهمية هذا التحوّل في كونه يُسهم في تسريع وتيرة الفصل في القضايا، وتخفيف العبء على المحاكم، كما يُوفر على المتقاضين عناء التنقل والانتظار، ويترتب على ذلك ضرورة تعديل النصوص القانونية المنظمة للإجراءات المدنية والإدارية، لتتلاءم مع البيئة الرقمية، وتُحدّد المسؤوليات في حال حدوث خلل في النظام الإلكتروني.

ثانياً: الاعتماد على التوقيع الإلكتروني

في ظل غياب المستندات الورقية، يُعد التوقيع الإلكتروني الوسيلة الأساسية لتوثيق الهوية وإثبات التصرفات القانونية داخل مسار التقاضي الإلكتروني.

[2]- عصماني ليلى، نظام التقاضي الالكتروني آلية لإنجاح الخطط التنموية، مجلة المفكر، جامعة وهران 2، العدد 13، فيفري 2016، ص118.

وقد أقرّ المشرع الجزائري بموجب القانون **15-04**؛ المتعلق بالتوقيع والتصديق الإلكترونيين بشرعية التوقيع الإلكتروني، شريطة أن يتم إنشاؤه وفقاً لشروط تقنية معينة تكفل مصداقيته، وأن يكون مستنداً إلى شهادة إلكترونية صادرة عن جهة معتمدة[1].

ويُعتبر هذا التوقيع أحد الضمانات القانونية الضرورية لتحقيق الثقة في التعاملات الإلكترونية داخل المنظومة القضائية الرقمية، لما له من دور في ضمان سلامة الإجراءات وعدم إنكارها من قبل الأطراف.

ثالثاً: الطابع غير المادي للمرفقات والمستندات

في التقاضي الإلكتروني، تُقدم المذكرات والمستندات بصيغة رقمية، غالباً من خلال منصات إلكترونية مؤمّنة، وهو ما يستوجب التحقق من موثوقية هذه المرفقات من حيث المصدر والمحتوى. وهذا يتطلب تكييفاً قانونياً خاصاً.

وقد اتجهت العديد من التشريعات إلى الاعتراف بالوثيقة الرقمية كوسيلة إثبات، بشرط استيفائها لشروط السلامة التقنية والمعايير المعتمدة، وهو ما سعت إليه الجزائر عبر إدخال تعديلات على قانون الإجراءات المدنية والإدارية، طبقا للمادة 323 مكرر 1 من القانون المدني الجزائري[2].

رابعاً: الطابع الزمني الفوري

من خصائص التقاضي الإلكتروني أنه يعتمد على التفاعل الزمني الفوري في تبادل الوثائق والمعلومات بين الأطراف والقضاء، وهو ما يُضفي نوعاً من السرعة والفعالية، لكنه في المقابل يفرض التزاماً زمنياً صارماً من قبل جميع الأطراف، ويُحتّم جاهزية النظام المعلوماتي وعدم تعرضه لأي خلل تقني[1].

كما أن هذه السمة تفرض تحديات على القضاة والمحامين من حيث القدرة على التكيف مع ضغط الوقت، مما قد يؤثر على جودة التمثيل القانوني والتحليل القضائي.

---

[1]- القانون رقم (15-04) المؤرخ في 01 فبراير سنة 2015، يحدد القواعد العامة المتعلقة بالتوقيع والتصديق الإلكترونيين، ج.ر.ج.ج العدد 6، الصادرة في: 10 فيفري 2015..

[2]- القانون رقم (05-10) المؤرخ في 20 يونيو 2005، المعدل ويتمم الأمر رقم (75-58) المؤرخ في 26 سبتمبر 1975، والمتضمن القانون المدني المعدل والمتمم، ج.ر.ج.ج العدد 44، الصادرة في: 26 يونيو 2005.

[1]- خالد ممدوح إبراهيم، الدعوى الالكترونية وإجراءاتها أمام المحاكم، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، سنة 2008،، ص45.

خامساً: الطابع اللامكاني (الافتراضي)

يُعتبر المكان في التقاضي التقليدي عنصراً جوهرياً، إذ ترتبط الدعوى بمحكمة معينة وفقاً لاختصاصها الإقليمي. غير أن التقاضي الإلكتروني يُقلص من أهمية البعد المكاني، إذ يمكن للمتقاضي رفع دعواه عن بُعد دون الحاجة للحضور المادي، وهو ما يثير إشكاليات قانونية تتعلق بتحديد الاختصاص القضائي ومكان الانعقاد الافتراضي للجلسات.

وتتطلب هذه السمة إعادة النظر في قواعد الاختصاص التقليدية، واستحداث آليات قانونية مرنة تراعي خصوصية الفضاء الرقمي، دون الإخلال بمبادئ التقاضي العادل والمساواة بين الأطراف.

سادساً: الحاجة إلى بيئة تشريعية وتقنية متكاملة

لا يمكن للتقاضي الإلكتروني أن يؤدي دوره على الوجه الأمثل دون وجود إطار تشريعي وتقني متكامل. فالخصائص التي أشرنا إليها تقتضي تعديلات تشريعية تمس جوهر قواعد الإثبات، والمواعيد الإجرائية، وضمانات الدفاع، مع ضرورة توفير بنية تحتية رقمية آمنة، وتكوين الموارد البشرية العاملة في المجال القضائي على التقنيات الرقمية الحديثة.

وفي الجزائر، لا يزال الإطار التشريعي للتقاضي الإلكتروني في طور البناء، حيث لم يصدر بعد قانون خاص ينظّم جميع مراحل هذا النمط من التقاضي، رغم بعض المبادرات الجزئية، ما يستدعي تسريع وتيرة الإصلاحات القانونية.

سابعاً: الشفافية وقابلية التتبع الرقمي

تُتيح المنصات الرقمية إمكانية تتبع كل خطوة في مسار الدعوى، من تاريخ إيداعها إلى تاريخ الحكم فيها، مع تسجيل رقمي دقيق لكل إجراء.

وفي ظل نظام التقاضي العادي نجد أن المحاكم التقليدية تعاني من تفشي الفساد وبصورة واضحة وبمظاهر مختلفة خاصة ضمن الجهاز الإداري، فلا يزال الإداريون يرتكبون حالات صارخة من الفساد والتواطؤ مع الخصوم[1].

[1]- أشرف جودة محمد محمود، المحاكم الالكترونية في ضوء الواقع الإجرائي المعاصر، مجلة الشريعة والقانون، جامعة الأزهر، مصر، العدد 35، الجزء 3، سنة 2020، ص51

بالإضافة إلى تقليل مشاكل ازدحام الجمهور في المحاكم، ورفع جودة الخدمة المقدمة إلى المواطنين المتقاضين ورفع فعالية دور العمل واطلاع أفضل للجمهور وإمكانية ربط معلومات الدعاوى بين المحاكم[2].

ثامنا: سداد مصاريف الدعوى الالكترونية

مع تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصال، ظهرت وسائل متطورة لسداد مستحقات التقاضي بواسطة الدفع الالكتروني، حتى يتمكن المتقاضي من دفع الرسوم القضائية دون اضطراره للحضور الشخصي للمحكمة[3].

الفرع الثالث: الفرق بين التقاضي الإلكتروني والتقاضي التقليدي

شهد مرفق القضاء تطورات متلاحقة بفعل الثورة الرقمية، فكان من الطبيعي أن تنتقل العدالة من قاعات المحاكم إلى المنصات الإلكترونية، وذلك عبر نمط جديد من التقاضي يُعرف بالتقاضي الإلكتروني، والذي لا يقتصر على مجرد استعمال الحاسوب أو البريد الإلكتروني، بل يتعدى ذلك إلى رقمنة شاملة لمراحل الخصومة القضائية. وعليه، فإن هذا النمط يختلف من نواحٍ عديدة عن التقاضي التقليدي، سواء من حيث المفاهيم أو الإجراءات أو الضمانات، ما يفرض إعادة النظر في كثير من المبادئ القانونية التي ارتبطت تاريخياً بالعدالة.

ومن خلال هذا الفرع، سنُبرز الفروقات الجوهرية بين التقاضي الإلكتروني والتقاضي التقليدي، وذلك عبر المحاور الآتية:

أولاً: من حيث الشكل والإجراءات

في التقاضي التقليدي، تبدأ الدعوى بإيداع عريضة مكتوبة موقعة من قبل المدعي، تُسجل يدوياً في سجل خاص بمكتب الضبط، ويُحدد لها رقم، ثم تُرسل نسخة منها إلى المدعى عليه وفق الإجراءات المنصوص عليها في قانون الإجراءات المدنية والإدارية.

---

(2)- خالد ممدوح إبراهيم، مرجع سابق، ص44 .

(3)- ترجمان نسيمة، آلية التقاضي الإلكتروني في البيئة الرقمية، مجلة علمية دولية محكمة، مخبر السيادة والعولمة، جامعة بحي فارس، المدية- الجزائر، المجلد 5، العدد 2، سنة 2019، ص125.

أما في التقاضي الإلكتروني، فترفع الدعوى عبر منصة رقمية تابعة للسلطة القضائية، حيث يقوم المستخدم بإنشاء حساب خاص، وملء البيانات المطلوبة، وتحميل الوثائق إلكترونياً. وتُسجل الدعوى آلياً، ويُسند لها رقم إلكتروني دون تدخل بشري مباشر.

ثانياً: من حيث الوسائل المعتمدة في الإثبات

التقاضي التقليدي يعتمد على الوثائق الورقية، والشهادات، والقرائن، والعقود المطبوعة، ويتم إثبات التوقيعات من خلال المقارنة اليدوية أو الخبرة الخطية.

بينما في التقاضي الإلكتروني، تُقدم الأدلة بشكل رقمي، من خلال مستندات إلكترونية موقعة بتوقيع إلكتروني مؤمَّن، ويدخل ضمن وسائل الإثبات:(الرسائل الإلكترونية، المحادثات الرقمية، بصمات الدخول، والسجلات المعلوماتية).

في الجزائر، نص القانون رقم **15-04** المتعلق بالتوقيع والتصديق الإلكترونيين، على أن التوقيع الإلكتروني له نفس الحجية القانونية التي يتمتع بها التوقيع التقليدي، متى كان مؤمَّناً ومستنداً إلى شهادة إلكترونية معتمدة[1].

هذا يُغير جذرياً في قواعد الإثبات، حيث تنتقل سلطة تقييم الدليل من فحص شكلي إلى فحص تقني يُراعي أمان الوثيقة ومصدرها الرقمي، وهو ما يتطلب تكويناً خاصاً للقضاة والممارسين.

ثالثاً: من حيث الحضور في الجلسات

في النظام التقليدي، يُشترط الحضور المادي أمام المحكمة، وتُعقد الجلسة في مكان وزمان محددين، بحضور القاضي والكتّاب والمحامين.

في النظام الإلكتروني، يمكن حضور الجلسة عن بُعد عبر منصة فيديو مؤمنة، مع تحديد وقت الجلسة وتسجيل الحضور عبر تسجيل الدخول إلى الحساب الخاص.

بينما يضمن التقاضي التقليدي مبدأ العلنية بالشكل المعروف، فإن التقاضي الإلكتروني يضمن الراحة وسرعة الأداء، لكنه يثير إشكاليات حول حماية الخصوصية، والتحقق من هوية الحاضرين، واحترام مبدأ العلنية بوسائل رقمي.

رابعاً: من حيث السرعة والفعالية

[1]- القانون رقم (15-04) المؤرخ في2015/02/01، السالف الذكر.

التقاضي التقليدي غالباً ما يُنتقد لبطئه، بسبب الإجراءات الورقية وتعقيدات التبليغ والتأجيلات المتكررة.

أما التقاضي الإلكتروني فيُعزز سرعة الفصل في القضايا، خاصة في النزاعات البسيطة أو القضايا الإدارية، حيث يُمكن إصدار حكم خلال أيام أو أسابيع، وهو أمر يصعب تحققه في القضاء العادي.

رغم هذه الميزة، إلا أن الفعالية تبقى رهينة بجاهزية البنية الرقمية، وتكوين الكوادر القضائية، وتوافر الحماية المعلوماتية من الاختراقات[1].

خامساً: من حيث التكاليف

التقاضي التقليدي يتطلب مصاريف مالية مرتبطة بالتنقل، والرسوم الورقية، وأتعاب المحامين، وطول أمد التقاضي.

بينما يُقلل التقاضي الإلكتروني من هذه المصاريف، حيث يُمكن للمتقاضي مباشرة دعواه دون مغادرة منزله، ودون الحاجة لطباعة وثائق أو التنقل إلى المحكمة.

لكن رغم هذا التوفير، قد يُكلّف التقاضي الإلكتروني المتقاضين مادياً من زاوية أخرى، مثل الحاجة إلى أجهزة إلكترونية، واتصال دائم بالإنترنت، مما قد يُقصي الفئات غير المتصلة بالشبكة، ويطرح إشكاليات **العدالة الرقمية الشاملة**[2].

سادساً: من حيث الإطار القانوني

التقاضي التقليدي يُستند إلى نصوص قانونية دقيقة ومفصلة، سواء في قانون الإجراءات المدنية والإدارية[1] وقانون الإجراءات الجزائية[2].

---

[1]- ليلى عصماني، نظام التقاضي الإلكتروني آلية لإنجاح الخطط التنموية، مجلة الفكر، العدد 13، فيفري 2016، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة، ص218.

[2]- المرجع نفسه، ص218.

[1]- القانون رقم (08-09)، المؤرخ في 2008/02/25، يتضمن قانون الإجراءات المدنية والإدارية، ج.ر.ج.ج العدد 21، الصادرة بتاريخ: 2008/04/23 المعدل والمتمم.

أما التقاضي الإلكتروني، فلا يزال في الجزائر يفتقر إلى إطار تشريعي شامل، إذ تقتصر النصوص الحالية على بعض الأحكام العامة (مثل قانون التوقيع الإلكتروني، أو نصوص جزئية في التنظيم القضائي)، دون تنظيم شامل لكافة مراحل الدعوى الإلكترونية، وضمانات الدفاع فيها.

هذا الفراغ التشريعي قد يُقلل من الثقة في هذا النوع من التقاضي، ويطرح تحديات قانونية خطيرة تتعلق ببطلان الإجراءات، أو مدى حجية الأحكام الإلكتروني

سابعاً: من حيث طبيعة العلاقة بين المتقاضي والقضاء

في النظام التقليدي، العلاقة شخصية ومباشرة، وغالباً ما تُضفي على العدالة طابعاً إنسانياً واجتماعياً، يسمح بالتفاعل والتقدير.

أما في النظام الإلكتروني، فالعلاقة تميل إلى الرسمية الباردة، وتُدار عبر واجهات رقمية جامدة، قد تُفقد المتقاضي الشعور بوجود سلطة قضائية حقيقية تُصغي إليه.

رغم فعالية الرقمية، إلا أن غياب التفاعل الإنساني المباشر قد يؤثر على الثقة في العدالة، خاصة لدى الفئات التي ترى في المحكمة ملاذاً مادياً ووجدانياً.

المطلب الثاني: مميزات وأهداف التقاضي الإلكتروني

أمام التحديات المتزايدة التي تواجه أنظمة العدالة التقليدية، خصوصًا من حيث بطء الإجراءات وتزايد القضايا، برز التقاضي الإلكتروني كخيار استراتيجي يهدف إلى تجاوز الاختلالات التي تطبع العمل القضائي. ويُعتبر هذا التحول الرقمي ضرورة تفرضها المتغيرات التكنولوجية وواقع الإدارة الحديثة، مما يجعله أكثر من مجرد ميكانيزم تقني، بل رؤية متكاملة لإصلاح القضاء وتكريسه كخدمة عمومية ذات جودة. لذلك، يتعين الوقوف على أبرز المميزات الإجرائية والتقنية التي يمنحها هذا النمط من التقاضي، إلى جانب تحديد أهدافه الإستراتيجية، واستكشاف آثاره المباشرة على فعالية المنظومة القضائية[1].

الفرع الأول: المزايا الإجرائية والتقنية للتقاضي الإلكتروني

---

[2]– الأمر رقم (15-02) والمتضمن قانون الإجراءات الجزائرية المعدل والمتمم بالأمر (66-155) المؤرخ في 08 جوان 1966، ج.ر.ج.ج العدد 40، الصادرة بتاريخ: 23 جويلية 2015.

[1]– ترجمان سمية، آلية التقاضي الإلكتروني في البيئة الرقمية، مجلة الدراسات القانونية، مجلد 5، العدد 2، مخبر السيادة والعولمة، جامعة المدية، الجزائر، جوان 2015، ص214.

شهدت المنظومات القضائية تطورًا متسارعًا في الآونة الأخيرة نتيجة إدماج الوسائل التكنولوجية الحديثة ضمن مسارات العمل القضائي، ما ساهم في إعادة صياغة الإجراءات القضائية بشكل أكثر كفاءة وفعالية. ويأتي التقاضي الإلكتروني في مقدمة هذه التطورات، بوصفه آلية تقنية تهدف إلى تسهيل وتسريع عملية التقاضي من خلال بيئة رقمية متكاملة، تحمل في طياتها العديد من المزايا الإجرائية والتقنية، وهو ما يجعل من هذا النمط القضائي خيارًا استراتيجيًا للدول التي تسعى إلى تحديث نظم العدالة.

أولًا: تسريع الإجراءات القضائية وتسهيلها

من أبرز المزايا التي يوفرها التقاضي الإلكتروني كونه يساهم بشكل كبير في تقليص المدة الزمنية المستغرقة في الفصل في القضايا، وذلك من خلال تقديم الدعاوى والعرائض إلكترونيًا: يسمح النظام الرقمي برفع الدعوى دون الحاجة إلى التنقل إلى مقر المحكمة، ما يختصر الوقت ويوفر الجهد على المتقاضين من خلال:

1- تبادل المذكرات والوثائق عبر المنصات الرقمية:

يتم تبادل العرائض والوثائق القضائية بين القاضي والأطراف بصورة آلية وفورية، دون الحاجة للتسليم اليدوي، مما يسرّع وتيرة الإجراءات القضائية.

2- تحديد الجلسات عن بعد والإخطار الفوري:

بفضل التكامل بين قواعد البيانات وأنظمة الإعلام الآلي، يمكن إخطار المتقاضين بمواعيد الجلسات أو تأجيلها بطريقة آنية عبر الرسائل النصية أو البريد الإلكتروني.

وتجدر الإشارة إلى أن العديد من الأنظمة القضائية المقارنة قد تبنت هذا الأسلوب، كما هو الحال في فرنسا، حيث تتيح **منصة** (**Télérecours**) إمكانية تقديم الطعون وتبادل المستندات بين المحامين ومجلس الدولة إلكترونيًا، بما يضمن فعالية وسرعة في معالجة الطعون الإدارية[1].

ثانيًا: ضمان الاستمرارية القضائية في الظروف الاستثنائية

[1]- يسرى الكعري، التقاضي الالكتروني: بين رهان تحديث الإدارة القضائية وتحديات الفضاء الرقمي، مذكرة ماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تونس المنار، سنة 2022، ص29.

أثبتت الأحداث العالمية مثل جائحة **كوفيد–19** أهمية إدراج الرقمنة في القطاع القضائي، حيث تم تعليق الجلسات الحضورية في العديد من الدول، ما دفع إلى البحث عن بدائل إلكترونية لضمان استمرارية الفصل في النزاعات[2].

ففي الجزائر، صدر مرسوم جائحة **كوفيد–19** والذي مهّد لتطوير آليات العمل القضائي عن بعد، خاصة ما تعلق بالإخطار الإلكتروني أو جلسات المحاكمة عن بعد في بعض الحالات[3].

وفي الإمارات العربية المتحدة، تم خلال الجائحة عقد الجلسات عبر تقنية الاتصال المرئي في محاكم دبي وأبو ظبي، وتم تطوير تطبيقات مخصصة لذلك مما حافظ على مصالح المتقاضين وضمن استمرار مرفق العدالة.

ثالثًا: تقليل الأخطاء وتحسين الحوكمة القضائية

يساهم استخدام المنصات الرقمية في تقليل نسبة الأخطاء البشرية الناتجة عن المعالجة اليدوية للملفات القضائية، كما يعزز من دقة الإجراءات القضائية، من خلال توحيد النماذج والنظم الإلكترونية والمتمثلة فيما يلي:

- حيث يُجبر المتقاضي أو المحامي على ملء نماذج محددة وفق معايير تقنية وقانونية، ما يُقلل من الأخطاء الشكلية.
- تتبع الملف القضائي إلكترونيًا: تسمح البرمجيات الحديثة بتعقب سير القضية آليًا، مما يُمكّن القاضي من التحكم الزمني في الملف، ويمنع ضياع الوثائق أو تأخر الإجراءات.
- التكامل مع قواعد بيانات الهوية الوطنية والعناوين: تُمكّن من التحقق التلقائي من بيانات الأطراف، وتفادي الأخطاء في التبليغات أو التكرار في القضايا[4].

رابعًا: تحسين تجربة المتقاضي وتعزيز الشفافية

إن البعد التكنولوجي في التقاضي لا يقتصر فقط على سرعة الإجراءات، بل يمتد ليشمل تحسين العلاقة بين المواطن ومرفق العدالة من خلال:

1– إمكانية الولوج إلى الملف القضائي في أي وقت:

---

(2)– المرسوم التنفيذي رقم (20–69) المؤرخ في 21 مارس 2020، المتعلق بتدابير الوقاية من انتشار فيروس كورونا ومكافحته، ج.ر.ج.ج العدد 15، الصادرة بتاريخ 21 مارس 2020،

(3)– محمد العربي، تحديث القضاء والتحول الرقمي كآلية لتحقيق فعالية العدالة، مذكرة ماستر، كلية الحقوق، جامعة الجزائر 1، سنة 2022، ص48.

(4)– فاطيمة حايطي ونبيلة هروال، نظام التقاضي الالكتروني بين تحسين جودة العمل القضائي وتحديات الفضاء الرقمي، مجلة العلوم القانونية والسياسية، العدد 33، جامعة باتنة، سنة 2021، ص45.

- يمنح التقاضي الإلكتروني المتقاضي إمكانية متابعة قضيته من خلال بوابة إلكترونية مخصصة، مما يعزز من ثقته في النظام القضائي.
- الحصول على نسخة إلكترونية من الأحكام: يمكن للأطراف استلام الأحكام إلكترونيًا، مما يسهل عملية تنفيذها أو الطعن فيها، ويوفر الوقت والمال.

2- تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد:

من خلال الحد من التعاملات اليدوية وتسجيل كل العمليات على المنصة الرقمية، يصبح من السهل تتبع جميع مراحل الدعوى، وبالتالي الحد من التلاعب أو التدخلات غير المشروعة[1].

الفرع الثاني: الأهداف الإستراتيجية لاعتماد التقاضي الإلكتروني

اعتماد القضاء الإلكتروني ليس مجرّد إجراء تقني أو تحديث إداري، بل يمثل توجهًا استراتيجيًا للدول في إطار مساعيها لتطوير منظومة العدالة بما يتماشى مع التحولات الرقمية العالمية ومتطلبات الحوكمة الرشيدة. إن الغاية من إدماج الوسائل الرقمية في القضاء لا تقتصر على تيسير الإجراءات فقط، بل تتعداها لتُشكّل ركيزة لتحقيق أهداف عميقة تخص فعالية الدولة، سيادة القانون، وتحقيق العدالة الناجزة والمتاحة للجميع.

أولاً: تحديث الإدارة القضائية وتعزيز الحوكمة

إنّ من أبرز الأهداف الإستراتيجية لاعتماد التقاضي الإلكتروني هو تحديث البنية الإدارية للمحاكم وتحويلها إلى مؤسسات رقمية تتسم بالكفاءة والفعالية. فالمرفق القضائي الذي يعمل وفق منظومة إلكترونية متكاملة يُسهم في:

- تقليص البيروقراطية من خلال تقليل المعاملات الورقية، وتيسير الولوج إلى المعلومات القضائية عبر بوابات إلكترونية.
- تحسين جودة الخدمة العمومية في مرفق العدالة، من خلال تتبع القضايا إلكترونيًا، مما يجعل الأداء القضائي أكثر مهنية وانتظامًا
- تعزيز مبدأ الشفافية والمساءلة، حيث يسمح النظام الإلكتروني بتتبع الأوامر والإجراءات مما يحدّ من الفساد ويُفعّل الرقابة الإدارية

[1]- محمد المانوني، العدالة الرقمية مدخل لمواكبة التحول الرقمي ومتطلبات الاقتصاد الجديد، مجلة القانون والأعمال الدولية، العدد 35، سنة 2021، ص20.

وفي هذا السياق، نجد أن الإمارات العربية المتحدة جعلت من رقمنة العدالة إحدى ركائز "إستراتيجية الإمارات للذكاء الاصطناعي 2031"، حيث تعتبر محاكم دبي الذكية نموذجًا يُحتذى به في الإدارة القضائية الرقمية[1].

ثانيًا: تعزيز الوصول إلى العدالة وتحقيق مبدأ المساواة

يهدف التقاضي الإلكتروني إلى توسيع دائرة الاستفادة من العدالة لتشمل فئات المجتمع كافة، بما فيهم ذوي الاحتياجات الخاصة، وسكان المناطق النائية، والذين قد يجدون صعوبة في التنقل إلى مقار المحاكم. فبفضل المنصات الرقمية، يمكن رفع الدعوى وتقديم العرائض من أي مكان وفي أي وقت، دون قيد الزمن أو المكان والتفاعل مع المحكمة عبر جلسات مرئية من المنزل أو المكتب، ما يقلل من تكاليف التقاضي خاصة للطبقات الفقيرة.

وقد أشار تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا- الإسكوا سنة 2021 إلى أن التقاضي الإلكتروني يمثل وسيلة فاعلة لتقليص الفوارق الجغرافية والاجتماعية في الوصول إلى القضاء، مما يكرّس مبدأ "العدالة للجميع"[2].

ثالثًا: تحقيق الأمن القانوني والثقة في العدالة

يُعد تعزيز الأمن القانوني والثقة في القضاء من بين الأهداف الجوهرية لاعتماد التقاضي الإلكتروني، حيث يُمكّن هذا النمط في البت والفصل في القضايا، وهو ما يرفع من مصداقية الجهاز القضائي ويحد من التراكمات التي تُنقص من ثقة المواطن فيه الجديد مما يلي:

- حفظ الأرشيف القضائي إلكترونيًا، مما يمنع فقدان الوثائق ويُسهّل الرجوع إليها في أي وقت.
- توثيق الإجراءات إلكترونيًا، ما يمنح ثقة في مسار الدعوى ويُحصّنها قانونيًا
- تعزيز مبدأ السرعة؛ ويُعد مشروع "العدالة الذكية" المعتمد في الجزائر ضمن بوابة وزارة العدل الإلكترونية مثالًا على جهود الدولة في تعزيز الأمن القانوني وتسهيل تتبع الإجراءات القضائية بكل شفافية وأمان[1].

رابعًا: التكيّف مع متطلبات الاقتصاد الرقمي والعولمة

---

[1]- نسرين دغموش، التقاضي الالكتروني كآلية لتحديث القضاء، مذكرة ماستر، جامعة محمد خيضر، بسكرة، سنة 2022، ص37.

[2]- بن عيسى زهرة، التقاضي الإلكتروني ودوره في ضمان استمرارية مرفق القضاء أثناء الأزمات، مجلة العلوم القانونية والسياسية، العدد 18، جامعة ورقلة، الجزائر، سنة 2021، ص60.

[1]- بن عيسى زهرة،، مرجع سابق، ص65.

إن العالم يتجه نحو نمط حياة رقمي شامل، مما يجعل الأنظمة القضائية مُطالبة بالتكيف مع طبيعة النزاعات الناشئة عن التجارة الإلكترونية، وحماية المعاملات الرقمية. لذلك، فإن من أهداف التقاضي الإلكتروني ما يلي:

- معالجة النزاعات الرقمية ضمن بيئة تقنية متوافقة مع طبيعة المعاملات.
- تيسير إجراءات التقاضي التجاري الدولي بما يتماشى مع متطلبات بيئة الأعمال العابرة للحدود.
- حماية الحقوق الرقمية من خلال آليات قضائية متخصصة وفعالة في العالم الافتراضي.

ولذلك، فإن الإستراتيجية القضائية الإلكترونية تُعد عنصرًا أساسيًا في دعم الاستثمار وضمان ثقة الفاعلين الاقتصاديين، محليًا ودوليًا[2].

الفرع الثالث: انعكاسات التقاضي الإلكتروني على تحسين فعالية العدالة

أدى اعتماد التقاضي الإلكتروني في العديد من الدول إلى إحداث تحوّلات عميقة في أداء المنظومة القضائية، لا سيما من حيث فعالية العدالة، التي تُقاس بمدى القدرة على توفير خدمة قضائية سريعة، منصفة، وشفافة. وقد أظهر الواقع العملي أن إدماج التكنولوجيا الرقمية في إجراءات التقاضي ساهم في رفع كفاءة القضاء، تقليص آجال الفصل، وتوسيع دائرة الانتفاع بالعدالة، وهو ما انعكس إيجابًا على ثقة المتقاضين بمؤسسات العدالة من خلال ما يلي:

أولًا: تسريع إجراءات الفصل في القضايا

واحدة من أبرز الإشكاليات التي كانت تواجه النظم القضائية التقليدية هي بطء الإجراءات وطول مدة التقاضي، وهو ما يُضعف ثقة المتقاضين ويُعرقل سير العدالة. وقد أثبتت الأنظمة الإلكترونية قدرتها على معالجة هذه المعضلة من خلال:

- رقمنة عمليات تسجيل الدعاوى وتبادل المستندات، مما يختصر وقت التنقل بين الإدارات القضائية.
- تمكين القضاة من إدارة جلسات المحاكمة عن بعد، وهو ما يُقلل من تأجيل الجلسات الناتجة عن الغيابات أو الإضرابات.

[2]- دباش أسماء، التقاضي عن بعد و دوره في تحسين جودة العمل القضائي، مذكرة ماستر، جامعة الجزائر 1، سنة 2023 ، ص55.

- متابعة القضايا إلكترونيًا في الزمن الحقيقي، مما يعزز من تسلسل الإجراءات وسرعة التفاعل.

كمثال على ذلك، أظهرت تجربة فرنسا مع **منصة** (**Télérecours**) مع مذكرات الأطراف المستخدمة في المحاكم الإدارية أن اعتماد هذه الآلية الرقمية ساهم في تقليص آجال الفصل بنسبة معتبرة، خاصة في المنازعات الضريبية والإدارية[1].

ثانيًا: تقليص التكاليف المالية للتقاضي

يرتبط مبدأ فعالية العدالة ارتباطًا وثيقًا بكلفة الوصول إليها. فبفضل التحول الإلكتروني لم يعد المتقاضي مطالبًا بالحضور الجسدي الدائم إلى المحكمة، أصبحت المستندات تُقدّم إلكترونيًا، حيث أصبح من الممكن عقد الجلسات المرئية دون الحاجة لاستدعاء الشهود أو الأطراف من مسافات بعيدة. مما يُقلل من مصاريف التنقل والطباعة.

في الجزائر، ساهمت منصة الامتياز القضائي الإلكتروني في تمكين المحامين من رفع الدعاوى ومتابعة الملفات عن بعد، ما خفّف العبء المادي على المواطنين خاصة خلال فترة جائحة كوفيد-19[2].

ثالثًا: تحسين جودة الأحكام وتعزيز الحوكمة القضائية

إنّ الرقمنة لا تُسرّع الإجراءات فقط، بل تحسّن من جودة العملية القضائية ذاتها، من خلال تمكين القضاة من الوصول السريع إلى السوابق القضائية، عبر قواعد بيانات إلكترونية، مما يعزز من توحيد الاجتهاد القضائي سهولة التحقق من الوثائق والمستندات إلكترونيًا، باستخدام التوقيع الرقمي وتقنيات التشفير الرقابة البعدية والفورية على أداء المحاكم من خلال تحليل البيانات المجمّعة عبر الأنظمة الرقمية.

وقد أشارت دراسة صادرة عن المجلس الأعلى للقضاء الفرنسي إلى أن (87%) من القضاة الذين استخدموا النظام الإلكتروني أكدوا أن التكنولوجيا ساعدتهم على تحسين جودة قراراتهم من خلال دقة المعلومات وسهولة الوصول إليها[1].

---

[1]- أمال خليف، التقاضي الإلكتروني وأثره في تسريع الفصل في المنازعات، مذكرة ماستر، جامعة الجزائر، كلية الحقوق، سنة 2021، ص41.

[2]- سامية علالي، التحول الرقمي وأثره على تخفيف أعباء التقاضي، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، العدد 5، جامعة ورقلة، سنة 2022، ص72.

رابعًا: تعزيز شفافية القضاء ومكافحة الفساد

من بين الإيجابيات الكبرى التي صاحبت إدماج التقاضي الإلكتروني هو إضفاء الشفافية على عمل الجهات القضائية، من خلال:

- تتبع ملف القضية إلكترونيًا من طرف المتقاضي، مما يقلل من الشبهات حول التلاعب أو التأخير المتعمّد.
- الرقابة التلقائية على الجدولة الزمنية للجلسات، وتسجيلها.
- إنشاء سجلات إلكترونية دائمة، تمنع التزوير أو الإخفاء.

ويُعتبر هذا الجانب بالذات أحد عناصر الإصلاح القضائي في الجزائر، حيث تسعى وزارة العدل إلى استخدام التقنيات الرقمية لضمان نزاهة الإجراءات، وردم فجوة الثقة بين المواطن والمؤسسة القضائية[2].

المبحث الثاني: الإطار القانوني للتقاضي الإلكتروني في الجزائر

تسعى معظم النظم القانونية والتشريعات الحديثة في إطار تجسيد دولة القانون والحق إلى تطوير مرفق العدالة والعصرنة، حيث أنّ مرفق العدالة هو من المرافق الحساسة و تمثل المقر العملي للسلطة القضائية للبلد، وتكمن مهمته في صيانة الحقوق والحريات العامة والفردية المكرسة بموجب الدستور، وبالتالي فان عصرنة العدالة هي إلية إصلاح وترشيد قبل ان تكون رغبة في التطور، فالتطور التكنولوجي الذي نعيشه اليوم تفرض على كل الأنظمة القانونية استعمال وسائل تقنية

[1]– سهام بن يحي، التقاضي الالكتروني ودوره في تحسين جودة القرارات القضائية، مذكرة ماستر، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر، سنة 2022، ص58.

[2]– فاطمة الزهراء سبع، الرقمنة القضائية كآلية لتعزيز الشفافية والنزاهة في مرفق العدالة، مجلة الحقوق و العلوم السياسية، العدد 27، جامعة تبسة، الجزائر، سنة 2021، ص90.

لتحسين أداء قطاع العدالة سواء في التسيير الداخلي او في نوعية وجودة الخدمات المقدمة للمواطنين والأفراد[1].

وسنقوم بتقسيم هذا المبحث على النحو الآتي النصوص القانونية والتنظيمية المنظمة للتقاضي (مطلب أول)، والصعوبات القانونية والتقنية في تطبيق التقاضي (مطلب ثاني).

المطلب الأول: الأساس القانوني للتقاضي الإلكتروني في الجزائر

يمثل الإطار القانوني الدعامة الأساسية لأي عملية تحول رقمي في المجال القضائي، إذ لا يمكن تصور التقاضي الإلكتروني بمعزل عن تنظيم تشريعي يضبط الجوانب الإجرائية والتقنية، ويكفل الحقوق والحريات الأساسية للأطراف المتقاضين. وفي الجزائر، ورغم حداثة التجربة، بدأت ملامح هذا الإطار تتشكل تدريجيًا من خلال القوانين العامة ذات الصلة بالتقنيات الحديثة، والمراسيم التنفيذية، فضلاً عن التوجه التشريعي نحو رقمنة الإدارة العمومية بصفة عامة، والقضاء بصفة خاصة. وعليه، سنتناول في هذا المطلب أبرز النصوص القانونية والتنظيمية التي تؤسس للتقاضي الإلكتروني من خلال ما يلي:

الفرع الأول: القوانين العامة ذات العلاقة بالتقاضي الإلكتروني

رغم غياب قانون صريح ينظم التقاضي الإلكتروني بشكل مباشر في الجزائر، إلا أن عدة نصوص تشريعية تتناول بشكل غير مباشر الجوانب التقنية والرقمية التي تشكل الإطار العام لهذا النوع من التقاضي. وتشمل هذه النصوص ما يلي:

أولا: القانون رقم 15-04 المتعلق بالتوقيع والتصديق الإلكترونيين

يُعدّ القانون رقم **15-04** الصادر بتاريخ 01 فيفري 2015 من أهم النصوص القانونية التي وضعت الأساس للاعتراف القانوني بالوسائل الإلكترونية في الجزائر، وخصوصًا في مجال المعاملات التي تتطلب الإثبات والتصديق. ويكتسي هذا القانون أهمية خاصة في سياق التقاضي الإلكتروني، إذ ينظم جانبًا جوهريًا يتمثل في التوقيع الإلكتروني والتوثيق الرقمي، وهما عنصران أساسيان لضمان سلامة الإجراءات القضائية عن بُعد[1].

---

[1]- خليل الله فليقة، يزيد بوهيط، المحاكمة عن بعد، مجلة العلوم القانونية والسياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة الوادي، الجزائر، المجلد 12، العدد 1، سنة 2021، ص893.

[1]- القانون رقم (15-04)، المؤرخ في 01 فبراير 2015، السالف الذكر

يمثل القانون رقم **15-04** خطوة تشريعية رائدة نحو تقنين الوسائل الرقمية في الجزائر، ويشكّل ركيزة أساسية لتفعيل التقاضي الإلكتروني، لما يوفره من ضمانات قانونية لحجية الوثائق الرقمية، وسلامة الإجراءات القضائية عن بُعد. غير أن فعالية هذا القانون تبقى مرهونة بإصدار نصوص تطبيقية تُسهّل تبنّيه ميدانيًا، وبإرادة سياسية حقيقية لتحديث البنية القضائية الرقمية.

ثانيا: القانون رقم 18-05 المتعلق بالتجارة الإلكترونية

يُعدّ القانون رقم **18-05** خطوة أساسية نحو ضبط النشاط التجاري الرقمي في الجزائر، وهو يعكس رغبة المشرع في مواكبة التحولات العالمية في مجال الاقتصاد الرقمي. ورغم أن موضوعه الأساسي هو تنظيم التجارة الإلكترونية، إلا أن له انعكاسات قانونية هامة على مسار التقاضي الإلكتروني، خاصة من حيث الاعتراف بالمراسلات الإلكترونية، وإثبات العقود الرقمية، وحماية المعطيات الشخصية.

يشكّل القانون رقم **18-05** الإطار القانوني الأساسي لضبط المعاملات الإلكترونية في الجزائر، ويمتد تأثيره إلى المجال القضائي، من خلال إضفاء الشرعية القانونية على وسائل الإثبات الإلكترونية، والعقود الرقمية، وحماية المعطيات الشخصية. ومع التطور التدريجي للتقاضي الإلكتروني، من المتوقع أن يُستند إلى هذا القانون بشكل متزايد أمام الجهات القضائية، سواء في المنازعات التجارية، أو قضايا الاحتيال الرقمي، أو حتى في الطعون الإدارية المتعلقة بمنصات التجارة الإلكترونية[2].

ثالثا: قانون الإجراءات المدنية والإدارية

يُعدّ قانون الإجراءات المدنية والإدارية رقم **08-09** المؤرخ في 25 فبراير 2008 المعدل والمتمم، الإطار العام المنظم لسير الخصومات أمام الجهات القضائية المدنية والإدارية في الجزائر. ورغم أن القانون لم يُعدّ في الأصل لمواكبة التطور الرقمي، إلا أن العديد من نصوصه تمثل أرضية قانونية صالحة لتأسيس مسارات التقاضي الإلكتروني، خاصة مع التعديلات التدريجية والتوجه الرسمي نحو الرقمنة.

[2]- القانون رقم (18-05) المؤرخ في 10 ماي 2018، المتعلق بالتجارة الالكترونية، ج.ر.ج.ج العدد 28، الصادرة في 16 ماي 2018.

وكل هذه المسارات يُفترض أن تجد مرادفًا رقميًا في التقاضي الإلكتروني، مما يجعل هذا القانون مرجعًا أساسيًا لأي تحول نحو العدالة الرقمية المواد 13، 22 و24 من ق. إ.م.إ.ج[1].

- **المادة 13**: تشير إلى أن العريضة يجب أن تحتوي على "أسماء الأطراف، الوقائع، الطلبات"، ويُفهم ضمنًا أن العريضة الإلكترونية يجب أن تستوفي نفس البيانات. وهذا ما يُطبق الآن جزئيًا عبر المنصة الرقمية الخاصة ببعض الجهات القضائية.
- **المادة 22**: تنص على أن القاضي هو من يسير الدعوى، ويمكنه اتخاذ أي إجراء مناسب، مما يتيح سلطة تقديرية في قبول المستندات الرقمية، أو التواصل عبر وسائط إلكترونية.
- **المادة 24**: تنظم التبليغ الرسمي عن طريق المحضر القضائي، لكن يُمكن توسعة تفسير المادة لتشمل التبليغ الإلكتروني، لا سيما في ظل اعتماد البريد الإلكتروني المؤمَّن والتطبيقات الرسمية للمراسلة القضائية.

رغم إمكانية التكييف، إلا أن القانون لا يزال بحاجة إلى:

- تعديل صريح للاعتراف بالإجراءات الرقمية.
- تنظيم منصات إلكترونية رسمية بقوة القانون.
- إدراج مواد واضحة حول التبليغ والإيداع والإثبات الإلكتروني.

رابعا: قانون رقم 18-07 المتعلق بحماية الأشخاص الطبيعيين في معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي

في ظل التحول الرقمي الذي تشهده الجزائر، أصبح من الضروري إرساء منظومة قانونية تحمي الحقوق والحريات الأساسية للأفراد، خاصةً فيما يتعلق بمعالجة بياناتهم الشخصية. وقد جاء القانون رقم **18-07** المؤرخ في 10 جوان 2018 ليؤطر هذا المجال الحساس، انسجامًا مع المعايير الدولية وخاصة النظام الأوروبي العام لحماية البيانات، وتزداد أهمية هذا القانون في سياق التقاضي الإلكتروني، حيث تُعالج كميات ضخمة من البيانات الشخصية للمتقاضين، المحامين، القضاة، وغيرهم من الفاعلين في المنظومة القضائية.

إنّ القانون رقم **18-07** يُعدّ مكسبًا تشريعيًا هامًا في إطار دعم بيئة التقاضي الإلكتروني الآمنة في الجزائر. فالتكامل بين هذا القانون وغيره من النصوص، مثل قانون التوقيع الإلكتروني،

[1]- القانون (08-09) المؤرخ في 25 فبراير 2008، السالف الذكر.

يُعزز ثقة المتقاضين في المنظومة الرقمية ويضمن فعالية وعدالة الإجراءات القضائية الإلكترونية. ومع التطوير المستمر للمنصات، سيُصبح الالتزام بأحكام هذا القانون شرطًا أساسيًا لإنجاح التحول الرقمي للعدالة[1].

خامسا: القانون 15-12 المتعلق بحماية الطفل

سمح المشرع الجزائري بإجراء تسجيل سمعي بصري أثناء التحقيق لفائدة الطفل ضحية الاعتداءات الجنسية بغرض تسهيل الاطلاع عليه أثناء سير الإجراءات القضائية، كما يمكن أن يتم هذا التسجيل سمعيا بصفة حصرية إذا اقتضت مصلحة الطفل الضحية ذلك وبقرار من وكيل الجمهورية أو قاضي التحقيق.

وهذا ما نصت عليه المادة 46 من القانون المذكور أعلاه:" يتم خلال التحري والتحقيق، التسجيل السمعي البصري لسماع الطفل ضحية الاعتداءات الجنسية"، ومن أجل حماية مصلحة الطفل الضحية مكن هذا القانون من حضور الأخصائي النفساني أثناء سماع الطفل الضحية، ويتكيف هذا التسجيل في اجل سنة واحدة ابتداءا من تاريخ انقضاء الدعوى العمومية ويعد في محضر[2].

سادسا: القانون 15-03 المتضمن عصرنة العدالة

لقد سارت الجزائر في إطار التقاضي الالكتروني تدريجيا إلى أن وصلت إلى نص المشرع الجزائري على إنشاء قواعد متينة للتقاضي الإلكتروني بصورتيه وفقا لما جاء به القانون أعلاه والذي وضع منظومة معلوماتية مركزية تابعة لوزارة العدل، تتعلق بالمعالجة الآلية للمعطيات على مستوى المؤسسات التابعة لوزارة العدل، وكل الجهات القضائية سواء في النظام القضائي العادي أو الإداري أو التنازع، تتجسد في إرسال الوثائق والمحررات القضائية بطريقة الكترونية واستخدام تقنية المحادثة المرئية عن بعد في الإجراءات القضائية[1].

---

[1]- القانون رقم (18-07) المؤرخ في: 10 يونيو 2018، المتضمن بحماية الأشخاص الطبيعيين في معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي، ج. ر.ج.ج العدد 34، الصادرة بتاريخ 10 يونيو 2018.

[2]- القانون رقم (15-12) المؤرخ في 15 يوليو 2015، المتعلق بحماية الطفل، ج. ر.ج.ج العدد 39، الصادرة في 19 يونيو 2015، ص4.

[1]- القانون رقم (15-03) المؤرخ في 01 فبراير 2015، المتعلق بعصرنة العدالة، ج.ر.ج.ج العدد 6، الصادرة في 10 فبراير 2015.

نص المشرع الجزائري على القواعد العامة للتقاضي الإلكتروني في المواد المدنية في قانون **15-03** المتعلق بعصرنة العدالة، غير أنه لم يحدد له إجراءات خاصة مما يجعل إجراءاته وشروطه العامة لا تختلف عن إجراءات التقاضي العادية في عمومها.

إن طريقة رفع الدعوى وإجراءاتها نفس الشروط الشكلية الخاصة العرائض والتكليف بالحضور وقواعد الاختصاص النوعي والإقليمي المنصوص عليها في قانون الإجراءات المدنية والإدارية في المواد من 13 إلى 47، كما تخضع لنفس وسائل الدفاع المنصوص عليها في المواد من 48 إلى 69 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية ونفس وسائل الإثبات المنصوص عليها في المواد من 70 إلى 193 من نفس القانون.

كما أن الأحكام الصادرة في إطار التقاضي الالكتروني وان كان المشرع الجزائري لم يخصص نصا للحديث عن حجيتها، إلا أنها تكتسي نفس حجية الأحكام العادية الواردة في المواد من 296 إلى 284 من نفس القانون.

سابعا: الأمر 15-02 المعدل والمتمم لقانون الإجراءات الجزائية

في محاولة من المشرع الجزائري للحاق بركب الدول المتطورة تبنى فكرة التقاضي الالكتروني غير مباشر[2].

حيث نص الأمر **15-02** في الفصل السادس من الباب الثاني في التحقيقات بالكتاب الأول تحت عنوان: مباشرة الدعوى العمومية وإجراءات التحقيق في نص المادة 65 مكرر 27:" يجوز لجهة الحكم، تلقائيا أو بطلب من الأطراف، سماع الشاهد مخفي الهوية عن طريق وضع وسائل تقنية تسمح متمان هويته ، بما في ذلك سماع عن طريق المحادثة المرئية عن بعد واستعمال الأساليب التي لا تسمح بمعرفة صورة الشخص وصوته".

وبالتالي أقر المشرع الجزائري بجوازية استخدام تقنية المحاكمة عن بعد بالإجراءات الجزائية فيما يخص سماع الشهود حفاظا على سرية هويته[1].

---

[2]- حبطي فاطمة، نظام التقاضي الالكتروني بين تحسين جودة العمل القضائي وتحديات القضاء الرقمي، مجلة الدراسات القانونية، مخبر تشريعات النظام البيئي، جامعة ابن خلدون تيارت، الجزائر، سنة 2021، ص141.

[1]- الأمر (15-02) المؤرخ في 23 يوليو 2015، يعدل ويتمم الأمر رقم (66-155) المؤرخ في 8 يونيو 1966، والمتضمن قانون إجراءات الجزائية، ج.ر.ج.ج العدد 40، الصادرة في23 يوليو 2015.

يتضح من خلال ما سبق أن القوانين العامة في الجزائر تشكل قاعدة تأسيسية ضرورية للتقاضي الالكتروني، رغم غياب تنظيم صريح ومباشر، غير أن هذه النصوص تبقى في حاجة إلى تكامل وتوضيح عبر قوانين خاصة وإجراءات تفصيلية واضحة تحكم العلاقة الرقمية بين الأطراف القضائي.

الفرع الثاني: المراسيم والتنظيمات الوزارية ذات الصلة بالتقاضي الإلكتروني

إلى جانب القوانين العامة، تساهم النصوص التنظيمية الصادرة عن الهيئات التنفيذية، خاصة وزارة العدل، في تجسيد التحول الرقمي للقضاء. وتبرز هذه التنظيمات في شكل مراسيم تنفيذية وقرارات وزارية تنظم مشاريع الرقمنة القضائية، وتُعد هذه النصوص بمثابة أدوات عملية لتطبيق النصوص التشريعية.

أولا: علاقة المرسوم 02-410 بالتقاضي الإلكتروني في الجزائر

يعد هذا المرسوم من أول الأطر القانونية التي وضعت أسس استخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال في قطاع العدالة، وله علاقة غير مباشرة ولكن أساسية بالتقاضي الإلكتروني.

- ينص المرسوم على تنظيم النظام المعلوماتي المركزي لوزارة العدل، وهو ما يمهد لرقمنة المعطيات القضائية والإدارية.
- يعد بمثابة خطوة أولى نحو توحيد البيانات القضائية عبر التراب الوطني، مما يُسهم مستقبلاً في تسهيل معالجة القضايا إلكترونيًا.
- أتاح المرسوم إمكانية إنشاء قواعد بيانات إلكترونية تشمل الأحكام، السوابق القضائية، الملفات العدلية، مما يُعتبر شرطًا ضروريًا لتطبيق التقاضي الإلكتروني. هذا التمكين المعلوماتي ضروري لتفعيل أنظمة مثل رفع الدعاوى عن بعد أو تبادل المذكرات إلكترونيًا[2].
- وضع المرسوم حجر الأساس لإنشاء شبكة معلوماتية بين المحاكم والمصالح التابعة لوزارة العدل، وهي من ركائز العدالة الرقمية.

لا يتضمن المرسوم نصوصًا مباشرة تخص إجراءات التقاضي عن بعد، أو عقد الجلسات عبر الإنترنت، مما يجعله إطارًا تقنيًا داعمًا لكنه غير كافٍ بمفرده لتنظيم التقاضي الإلكتروني.

[2]- المرسوم التنفيذي رقم (02-410) المؤرخ في 26 نوفمبر 2002، يتضمن تنظيم الإدارة المركزية في وزارة العدل، ج.ر.ج.ج العدد 80، الصادرة بتاريخ: 2002/12/04.

المرسوم رقم **02-410** يُعتبر لبنة تنظيمية أساسية في مسار التحول الرقمي للعدالة الجزائرية، إذ وضع القواعد الفنية والمعلوماتية لتكوين منظومة قضائية رقمية، لكن من دون أن ينتقل إلى تنظيم الإجراءات القضائية الرقمية ذاتها. لذلك، يُعد هذا المرسوم ضروريًا في منظومة التقاضي الإلكتروني، لكنه يحتاج إلى تكملة تشريعية وتنظيمية تُعنى بالجوانب الإجرائية والضمانات القانونية الخاصة بالتقاضي الرقمي.

ثانيا: علاقة المرسوم 04-333 بالتقاضي الإلكتروني

1. **الإطار التمهيدي للرقمنة القضائية:** هذا المرسوم وضع حجر الأساس لإدخال وسائل الإعلام الآلي ضمن سير عمل وزارة العدل، حيث ركّز على تحديث أنظمة المعلومات داخل المصالح القضائية، وهو ما يُعد خطوة أولى نحو التقاضي الإلكتروني.
2. **تحسين فعالية الجهاز القضائي:** نصّ على استخدام تكنولوجيا الإعلام لتحسين أداء العدالة وتسهيل عمل القضاة والموظفين، ما يُشكّل أساسًا لإدخال أنظمة إدارة القضايا الرقمية لاحقًا.
3. **إمكانية التواصل الإلكتروني بين الجهات القضائية:** فتح الباب أمام التنسيق والتبادل الرقمي للبيانات بين المحاكم والمصالح التابعة لوزارة العدل،وهو عنصر ضروري لتفعيل التقاضي عن بُعد.
4. **عدم شموليته لتفاصيل التقاضي الإلكتروني:** رغم أهميته، فإن المرسوم لم يتطرق بشكل مباشر إلى إجراءات رفع الدعاوى إلكترونيًا أو عقد الجلسات عن بُعد، بل بقي في مستوى تهيئة البنية التحتية الرقمية[1].

ثالثا: تعليمات وزارة العدل بشأن رقمنة الإجراءات القضائية

جاءت تعليمات وزارة العدل الجزائرية في إطار الإصلاحات التي تبنّتها الحكومة الجزائرية في العقد الأخير، والتي تهدف إلى عصرنة مرفق القضاء من خلال إدماج التكنولوجيا في مختلف

[1]- المرسوم رقم (04-333) المؤرخ في 2004/10/24، يتضمن تنظيم الإدارة المركزية في وزارة العدل، ج.ر.ج.ج العدد 64، الصادرة بتاريخ: 2004/10/24

مستويات العمل القضائي، سواء على مستوى المحاكم أو النيابات أو الكتابات أو حتى في العلاقة مع المتقاضين.

تُعد هذه التعليمات بمثابة توجيهات تنفيذية توجه السلطات القضائية نحو رقمنة إجراءات التقاضي، وتفعيل العدالة الرقمية، سواء في إدارة الملفات، أو الاتصال بالأطراف، أو حتى في تنظيم الجلسات القضائية.

تعكس تعليمات وزارة العدل الجزائرية حول رقمنة الإجراءات القضائية تحولًا استراتيجيًا نحو مرفق عدالة عصري وفعال، يواكب التطورات العالمية في مجال العدالة الرقمية. وإذا ما تم دعم هذه التوجيهات بإطار تشريعي واضح، وبنية تحتية تقنية قوية، وتكوين مستمر، فإن الجزائر ستتمكن من تحقيق انتقال رقمي ناجح في القطاع القضائي.

الفرع الثالث: الشبكة القضائية منصة "إعلامية" التابعة للوزارة

أولا: الشبكة القضائية

هي نظام معلوماتي وطني متكامل أطلقته وزارة العدل الجزائرية في إطار مشروع رقمنة العدالة، وتهدف إلى ربط كافة الجهات القضائية الجزائرية (محاكم، مجالس، نيابات، كتابات ضبط...) ضمن منصة رقمية واحدة وآمنة، تسمح بتبادل المعطيات والوثائق القضائية إلكترونيًا بشكل فوري وسلس.

هذا النظام يُعد بمثابة العمود الفقري للبنية الرقمية القضائية في الجزائر، حيث يسمح بإنشاء قواعد بيانات قضائية مشتركة، وتوحيد أساليب العمل، وتسهيل الوصول إلى المعلومات القضائية من قبل الجهات المختصة.

رغم أن الشبكة القضائية كمشروع إداري لم يصدر بشأنها قانون مستقل، إلا أن وجودها مؤسس على:

- القانون رقم **15-04** المتعلق بالتوقيع والتوثيق الإلكترونيين.
- القانون رقم **18-07** المتعلق بحماية المعطيات الشخصية.
- تعليمات وزارة العدل المستندة إلى مبدأ المرفق العام وحق الدولة في التنظيم التقني للإدارة القضائية.

تُعد **الشبكة القضائية** في الجزائر خطوة نوعية نحو تحقيق العدالة الرقمية الشاملة، وهي تمثل الأساس الفعلي لاعتماد التقاضي الإلكتروني بشكل منهجي وواسع النطاق. وإذا ما تم دعم هذا المشروع قانونيًا وتوسيع تطبيقه تقنيًا، فإن الجزائر ستكون على طريق إرساء منظومة عدالة إلكترونية فعالة، حديثة، وآمنة.

ثانيا: منصة "إعلامية" التابعة للوزارة

هي منصة إلكترونية أطلقتها وزارة العدل الجزائرية ضمن إستراتيجيتها للتحول الرقمي، وهي تمثل واجهة إعلامية وتفاعلية رسمية لتمكين المواطنين، المهنيين، والباحثين من الوصول إلى معلومات قانونية وقضائية موثوقة وحديثة.

تعمل هذه المنصة على تسهيل الوصول إلى المعلومة القانونية، وتوفير خدمات رقمية متكاملة تتعلق بالقضاء، كما تشكل حلقة وصل بين المرفق القضائي والمجتمع، وفقًا لمبادئ الشفافية، التحديث، والتقريب من المواطن.

رغم أن منصة "إعلامية" لا تُعتبر مصدرا رسميا للنشر القانوني أو التبليغ القضائي، إلا أن محتواها يُعد مرجعًا رسميًا بما أنه صادر مباشرة عن وزارة العدل.

تعد منصة "إعلامية" من أبرز أدوات التحول الرقمي في قطاع العدالة الجزائري، وهي تعكس رؤية وزارة العدل في دمقرطة المعلومة القانونية، وتحديث العلاقة بين المواطن والمرفق العام. وإذا ما تم تعميم خدماتها وتطوير محتواها، فإنها ستكون من أهم مرتكزات العدالة الرقمية الحديثة.

تشكل التنظيمات الوزارية والمراسيم التنفيذية أساسًا عمليًا لتنزيل شروع الرقمنة القضائية في الجزائر، بما في ذلك التقاضي الإلكتروني، إذ تترجم هذه النصوص السياسة العامة في قطاع العدالة إلى آليات تشغيلية ملموسة، غير أنها لا تزال في مراحلها التجريبية الأولى، وتحتاج إلى مزيد من التنسيق والتشريع الداعم.

المطلب الثاني: الصعوبات القانونية والتقنية في تطبيق التقاضي الإلكتروني

رغم المزايا العديدة التي يتيحها التقاضي الإلكتروني من حيث تسريع الإجراءات وتحقيق الشفافية والفعالية، إلا أن تطبيقه في الأنظمة القضائية، لا سيما في الدول النامية ومنها الجزائر،

يواجه جملة من العراقيل التي تعيق تفعيله الكامل على أرض الواقع. وتتنوع هذه الصعوبات بين إشكالات قانونية تنبع من قصور النصوص أو غموضها، وأخرى تقنية ترتبط بالبنية التحتية ونظام المعلومات، وسنتناول في هذا المطلب ما يلي: الصعوبات القانونية و الإجرائية (الفرع الأول) والتحديات التقنية والبنية التحتية في تطبيق التقاضي الالكتروني (الفرع الثاني)

الفرع الأول: الصعوبات القانونية والإجرائية

يمثل الإطار القانوني الركيزة الأساسية لنجاح أي مشروع رقمي، فغياب أو قصور النصوص القانونية يؤدي إلى ثغرات تعيق التطبيق العملي. وفي حالة التقاضي الإلكتروني، فإن العديد من الأنظمة، ومنها الجزائر، لم تُواكب تشريعاتها بعد هذا التحول الرقمي بما يكفي، مما يطرح تحديات قانونية وإجرائية مستمرة.

تعدّ الإطار التشريعي الواضح أحد أهم الركائز التي يقوم عليها نجاح أي إصلاح قانوني، وخاصة عند الحديث عن التقاضي الإلكتروني الذي يمثل تحوّلاً عميقًا في المنظومة القضائية. إلا أن الملاحظ في الجزائر هو غياب نصوص قانونية صريحة وشاملة تنظم هذا النوع من التقاضي بشكل تفصيلي ومنهجي، وهو ما يخلق فراغًا تشريعيًا حقيقيًا[1].

فرغم صدور بعض القوانين ذات الصلة، مثل القانون رقم **15-04** المتعلق بالتوقيع والتصديق الإلكترونيين[2]، والقانون رقم **18-05** المتعلق بالتجارة الإلكترونية، إلا أن هذه النصوص تظل عامة وغير كافية لضبط إجراءات التقاضي الإلكتروني، كما أنها لا تُنظم كل مراحل الدعوى القضائية الرقمية، من رفع الدعوى إلكترونيًا إلى صدور الحكم وتبليغه عبر الوسائط الرقمية[3].

وفي المقابل، لا نجد قانونًا إجرائيًا مخصصًا للتقاضي الإلكتروني، يُحدد الإجراءات والضمانات والآجال والاختصاصات، ويُحدد المسؤوليات القانونية في حالة حدوث أعطال تقنية أو اختراقات إلكترونية. وحتى قانون الإجراءات المدنية والإدارية لم يشهد إلى اليوم تعديلات فعلية تُواكب هذا التحول الرقمي، إذ لا يتضمن نصوصًا دقيقة بشأن التبليغ الإلكتروني، والعلنية

---

[1]- محمد الأمين زاغو، التحوّل الرقمي في العدالة الجزائرية: الآفاق والمعوقات ،مجلة القانون العام ، جامعة الجزائر 1، العدد 12، 2022، ص45.

[2]- القانون رقم (15-04)، المتعلق بالتوقيع والتصديق الإلكترونيين، السالف الذكر

[3]- القانون رقم (18-05)، المتعلق بالتجارة الالكترونية، السالف الذكر.

الافتراضية للجلسات، وتبادل المذكرات والوثائق عن بُعد، مما يُدخل المحاكم في تأويلات واجتهادات قضائية قد تخلق تناقضًا في التطبيق.

إضافة إلى ذلك، هناك غموض في مركزية المسؤولية القانونية على المنصات الرقمية القضائية، ففي حال تعطل المنصة أو تسريب معلومات، أو تأخر الإجراءات، لا يوجد نص قانوني واضح يُحدد الجهة المسؤولة، وما إذا كان ذلك يقع على عاتق وزارة العدل، أم الجهة القضائية، أم مزود الخدمة التقنية[1].

عند مقارنة الوضع بالمنظومة القضائية الفرنسية، نجد أن **منصة** (**Télérecours**)، وهي المنصة الرسمية للتقاضي الإداري الإلكتروني، تستند إلى مرجعية قانونية دقيقة موجودة في المرسوم رقم **2005-1309** والمتعلق بتطبيق القانون حول الإجراءات الإدارية الإلكترونية، إضافة إلى توجيهات واضحة من مجلس الدولة الفرنسي. هذا الإطار القانوني الفرنسي الشامل يُساهم في الاستقرار القانوني ويُسهّل التعامل القضائي الرقمي[2].

يُعد عدم التوحيد في تطبيق التقاضي الإلكتروني بين مختلف الجهات القضائية في الجزائر أحد أبرز التحديات البنيوية التي تعيق فعالية هذا النظام وتُفرغ الكثير من أهدافه من محتواها. فعلى الرغم من التوجه الرسمي نحو رقمنة العدالة، إلا أن التطبيق العملي يُظهر وجود فجوة كبيرة بين النصوص والتطبيق، وبين الجهات القضائية ذاته[3]، تفاوت في البنية التحتية التقنية.

من أولى أسباب غياب التوحيد هو التفاوت الكبير في الإمكانيات التقنية من محكمة لأخرى. فبعض المحاكم الكبرى، مثل محكمة الجزائر العاصمة أو محكمة وهران، تتوفر على حد أدنى من المعدات المعلوماتية، كقاعات مزودة بكاميرات اتصال مرئي، وشبكة إنترنت داخلية، بينما تعاني محاكم أخرى – خاصة في الولايات النائية مثل تمنراست أو إليزي– من غياب شبه كلي للتجهيزات الضرورية لتفعيل الجلسات الإلكترونية[1].

---

[1]– نوال بوخضرة، الإثبات الإلكتروني في التشريع الجزائري: دراسة مقارنة، مجلة الدراسات القانونية، جامعة قسنطينة، العدد 8، سنة 2022، ص31

[2] - conseil d'état, le décret N° (2005-1309) relatif aux procédures administratives par voie électronique, version consolidée 2021. Vu le 26/02/2025.

[3]– وزارة العدل الفرنسية، (guide d utilisation de la plateforme télé recours, 2020)

[1]– عمر عبد السلام، إصلاح العدالة في الجزائر والتحوّل نحو الرقمية، مجلة النظم القانونية، جامعة باتنة، العدد 15، سنة 2022، ص54.

في سنة 2021، أشارت تقارير إعلامية إلى أن (80%) من المحاكم الجزائرية لا تتوفر على شبكة إنترنت مستقرة أو منصات قضائية رقمية فعالة[2].

لا توجد في الجزائر لحد الآن دورية تنظيمية أو منشور وزاري ملزم صادر عن وزارة العدل يحدد بوضوح:

- كيفية استعمال المنصات الإلكترونية في الإجراءات.
- نوعية الملفات التي يمكن النظر فيها عن بعد.
- المعايير التقنية الواجب توفرها لعقد جلسة عن بعد.
- غياب هذه المرجعية يجعل كل محكمة تُفسر وتُطبق النظام الرقمي بطريقتها الخاصة، ما يؤدي إلى غياب الانسجام ويضرب مبدأ المساواة بين المتقاضين أمام العدالة.
- غير أن تفعيل هذه المنصات يختلف من جهة قضائية إلى أخرى. ففي بعض الولايات، يُعتمد النظام بانتظام في تبادل المذكرات بين القضاة والمحامين، بينما في جهات أخرى لا يتم فتح البريد الإلكتروني القضائي أصلًا، أو يتم تجاهله تمامًا.
- من بين أسباب غياب التوحيد كذلك عدم وجود آلية تقييم دورية لأداء الجهات القضائية في مجال الرقمنة. فلا توجد تقارير سنوية عامة تُنشر تُظهر مدى تطور كل محكمة في استخدام التقنيات الحديثة، أو مدى التزامها بالإجراءات الرقمية.

هذا الغياب يجعل بعض الجهات لا تشعر بالرقابة أو المتابعة، وبالتالي تتخلف عن ركب الرقمنة، مما يُضعف المردودية الكلية للنظام.

يمكن القول أن الصعوبات القانونية والإجرائية تمثل حاجزا حقيقيا أمام التحول الرقمي الكامل لمنظومة العدالة، مما يتطلب تحيين شامل للإطار القانوني ليواكب تطورات العصر الرقمي، مع اعتماد قوانين مرنة، شاملة، وقتبلة للتنفيذ ضمن البيئة القضائية الرقمية

الفرع الثاني: التحديات التقنية والبنية التحتية في تطبيق التقاضي الإلكتروني

التقاضي الإلكتروني لا يمكن أن يتحقق بدون بيئة تقنية مؤهلة، تتضمن أنظمة معلوماتية آمنة، أجهزة إلكترونية حديثة، وربط شبكي دائم وموثوق. غير أن واقع البنية التحتية في الجزائر لا

[2]- وزارة العدل الجزائرية، التقرير الوطني حول رقمنة قطاع العدالة، منشور سنة 2021، ص10.

يزال يطرح عدة تحديات تقنية تؤثر مباشرة على فعالية هذا النمط الجديد من العدالة، سواء من حيث الاستمرارية أو الموثوقية أو الأمان المعلوماتي من خلال ما يلي:

أولا: ضعف التغطية الشبكية والربط الإلكتروني

يُعد ضعف التغطية الشبكية والربط الإلكتروني من أبرز العقبات التقنية التي تواجه مشروع التقاضي الإلكتروني في الجزائر، حيث تؤثر بشكل مباشر على فعالية المنظومة الرقمية القضائية، وتعطل الكثير من الخدمات التي يفترض أن تكون فورية وآنية. .محدودية البنية التحتية المعلوماتية في بعض الجهات القضائية في عدد من المحاكم الجزائرية، وخاصة في المناطق الداخلية أو النائية[1]، تفتقر البنية التحتية للمقومات الأساسية لتشغيل نظام التقاضي الإلكتروني.

ثانيا: غيابات التجهيزات الخاصة بذوي الاحتياجات الخاصة

العدالة الرقمية يفترض أن تكون عدالة شاملة وميسرة، لكن النقص في التجهيزات المخصصة لذوي الاحتياجات الخاصة (مثل المكفوفين أو الصم والبكم) يجعل التقاضي الإلكتروني غير متاح لهم فعليًا. فلا توجد أنظمة قراءة صوتية للوثائق، أو مترجمي لغة إشارة مدمجين في الجلسات الافتراضية[2].

ثالثا: مشاكل الأمن السيبراني وحماية المعطيات

يُعدّ الأمن السيبراني من أهم التحديات التقنية التي تُواجه أنظمة التقاضي الإلكتروني، نظرًا لما تحمله البيانات القضائية من طابع حساس وسري، سواء تعلّق الأمر بهوية أطراف الدعوى، أو الأدلة الرقمية، أو حتى محاضر الجلسات والمداولات[3].

رابعا: الحاجة إلى بناء ثقة رقمية

تُعدّ الثقة حجر الأساس في تبنّي أي نظام قضائي إلكتروني، وحين يشعر المتقاضي أو المحامي بعدم الأمان الرقمي، فإنه سيفضل الطرق التقليدية ولو كانت أبطأ، لذا:

- يجب اعتماد شهادات أمان إلكترونية معترف بها دوليًا.
- تطوير بروتوكولات الطوارئ في حالة اختراق.
- تدريب القضاة والموظفين على أساسيات الأمن السيبراني.

---

[1]- وزارة العدل الجزائرية، التحديات التقنية في تطبيق النظام القضائي الإلكتروني في الجزائر مرجع سابق، ص:46/45.

[2]- مركز دراسات العدالة الرقمية، التقاضي الإلكتروني وحقوق ذوي الاحتياجات الخاصة، ص110.

[3]- المركز الوطني للأمن السيبراني، التحديات التقنية في تطبيق التقاضي الإلكتروني، ص:52-54

- ضعف التكامل بين الأنظمة الرقمية.

خامسا: انعكاسات ضعف التكامل

- إهدار الوقت والموارد نتيجة الحاجة لنقل المعلومات يدويا أو عبر البريد
- ارتفاع نسب الأخطاء البشرية بسبب إدخال البيانات يدويا لكل نظام على حدا.
- ضعف الثقة الرقمية من قبل القضاة والمحامين الذين يضطرون للعودة إلى الإجراءات التقليدية لضمان الدقة والفعالية.
- غياب الدعم التقني المستمر[1].

وتؤكد التحديات التقنية أن التحول الرقمي لا يتعلق فقط بتعديل النصوص القانونية، بل يستوجب رؤية شاملة لتحديد البنية الرقمية وتوفير الدعم المستمر من أجل بيئة عدلية رقمية متكاملة وفعالة.

[1]– جامعة الجزائر 3، إشكالية التكامل بين الأنظمة الرقمية في العدالة، ص104..

الفصل الثاني

التجارب المقارنة في مجال التقاضي الإلكتروني

التجارب المقارنة في مجال التقاطي الإلكتروني في ظل التغيرات المشتركة التي شهدها العالم الرقمي، أصبح من الضروري إعادة النظر في الأساليب التقليدية تدار بها العدالة، وفتح المجال أمام نماذج قضائية حديثة تتماشى مع متطلبات العصر.

فالتقاضي الإلكتروني لم يعد مجرد خيار تقني، بل أصبح ضرورة حتمية لبلوغ عدالة ناجحة، مرنة وشفافة.

وفي هذا الفصل، نحاول الاقتراب أكثر من الواقع العملي للتقاضي الإلكتروني، من خلال استعراض تجارب مقارنة مختارة لكل من فرنسا والإمارات العربية المتحدة، باعتبارهما من أبرز النماذج التي قطعت أشواطا ملموسة في هذا المجال، إضافة إلى تحليل وضعية الجزائر بين محاولات التحوّل ومحدودية التطبيق.

من خلال هذا الفصل سوف نستعرض التجارب الأوروبية والعربية في مجال التقاضي الإلكتروني (مبحث أول)، وأوجه المقارنة بين الجزائر وفرنسا والإمارات (مبحث ثاني).

المبحث الأول: التجارب الأوروبية والعربية في مجال التقاضي الإلكتروني

مع تسارع التحول الرقمي الذي يشهده العالم، أصبحت العدالة بدورها مطالبة بمواكبة هذه الموجة من خلال إدماج الوسائل التكنولوجية الحديثة في منظومتها الإجرائية. ويُعد التقاضي الإلكتروني أحد أبرز تجليات هذا التحول، حيث تسعى العديد من الدول إلى تكييف آليات الفصل في النزاعات مع مقتضيات العصر الرقمي، بما يحقق سرعة الفصل، وتخفيض التكاليف، وضمان ولوج فعّال للعدالة.

وفي هذا السياق، يشكل الوقوف على التجارب المقارنة في هذا المجال ضرورة علمية وعملية لفهم الأبعاد القانونية والتقنية والعملية للتقاضي الإلكتروني. إذ يعرض هذا الفصل نماذج من التجارب الدولية والعربية الرائدة، من بينها التجربة الفرنسية عبر **منصة (Télérecours)** وتجربة محاكم دبي الذكية، من أجل استنباط الدروس والممارسات الفضلى التي يمكن اعتمادها أو تكييفها في سياق العدالة الجزائرية

المطلب الأول: التجربة الفرنسية (منصة Télérecours)

يمثل النموذج الفرنسي في مجال التقاضي الإلكتروني أحد أبرز التجارب الرائدة على الصعيد الأوروبي، حيث سعت فرنسا منذ سنوات إلى تحديث نظامها القضائي عبر إدخال الوسائل التكنولوجية المتطورة، بما في ذلك إطلاق **منصة (Télérecours)** التي أحدثت نقلة نوعية في مجال التقاضي الإداري. وتبرز أهمية هذه المنصة في كونها واجهة رقمية متكاملة تسمح للجهات الإدارية، والمحامين، والقضاة، بتبادل المذكرات والوثائق القضائية إلكترونيًا، مما ساهم في تقليص آجال الفصل في القضايا، وتحسين جودة الخدمة القضائية. لذا، يرمي هذا المطلب إلى تسليط الضوء على التجربة الفرنسية عبر تحليل الإطار القانوني الذي يؤطر استعمال هذه المنصة، وآلية عملها التقنية، ثم تقييم أثرها العملي على تطوير العدالة الرقمية في فرنسا.

الفرع الأول: الإطار القانوني للتقاضي الإلكتروني في فرنسا

شهدت فرنسا منذ بداية الألفية الجديدة تحوّلًا رقميًا ملموسًا في مرفق القضاء، حيث تم سنّ مجموعة من النصوص القانونية التي تؤسس للتقاضي الإلكتروني، بهدف تسريع الإجراءات

القضائية وضمان الشفافية. وتعد **منصة (Télérecours)** إحدى أبرز تجليات هذا التحول، إذ تستند إلى إطار قانوني متكامل يدعم استخدامها أمام محاكم القضاء الإداري[1].

أولا: الأسس القانونية للتقاضي الإلكتروني

أقر المشرّع الفرنسي العديد من النصوص القانونية التي وفرت الشرعية للتبادل الإلكتروني في مرفق القضاء. من أبرزها:

- **القانون رقم 2000–230 المؤرخ في 13 مارس 2000:** الذي يعترف بالتوقيع الإلكتروني ويماثله بالتوقيع الخطي في القوة الثبوتية[2].
- **المادة R414-1 من قانون القضاء الإداري:** التي تنص صراحة على جواز استخدام التبادل الإلكتروني للوثائق في المحاكم الإدارية[3].
- **المرسوم رقم 2010–164 المؤرخ في 22 فبراير 2010:** أنشأ رسميًا **منصة (Télérecours)** وحدد قواعد استخدامها في التقاضي أمام المحاكم الإدارية[4].

ثانيا: الضوابط والمبادئ المنظمة

تخضع **منصة (Télérecours)** إلى ضوابط قانونية صارمة من حيث أمن البيانات وسرية الملفات. فمثلاً:

- تشترط المنصة توقيعًا إلكترونيًا معتمدًا من طرف موثوق.
- يخضع الإيداع الإلكتروني لمهل إجرائية محددة تمامًا كما هو الحال في الإيداع الورقي.
- يتم تسجيل كل إجراء أو تحميل على المنصة في سجل رقمي له حجية قانونية[5].

---

(1)– مجلس الدولة الفرنسي، التحول الرقمي في القضاء الإداري، التقرير السنوي لسنة 2018، ص45.

(2)– القانون رقم (2000–230) المؤرخ في 13 مارس2000، المتعلق بالتوقيع الإلكتروني، ج.ر.ج.ف العدد 62، الصادرة بالتاريخ: 14مارس 2000، ص3964.

(3)– المادة (R414-1) من قانون القضاء الإداري الفرنسي

(4)– المرسوم رقم (2010–164) المؤرخ في 22 فيفري 2010، المنشور في ج.ر.ج.ف العدد 45، الصادرة بالتاريخ: 08 أوت 2010، ص3245.

(5)– اللجنة الوطنية للمعلومات والحريات، أمن البيانات في المعاملات القضائية الإلكترونية، مذكرة تقنية، سنة 2020، ص9.

ثالثا: تكريس القضاء الإداري الفرنسي للتقاضي الإلكتروني

أصدرت **المحكمة الإدارية العليا** العديد من الأحكام التي كرست العمل بالمنصة، وأقرت إلزامية استعمالها من قبل المحامين والجهات الحكومية، مما منحها طابعًا رسميًا وقانونيًا لا رجعة فيه.

يُظهر الإطار القانوني الفرنسي للتقاضي الإلكتروني نضجًا تشريعيًا متقدمًا، حيث أُدرجت الآليات الرقمية ضمن المنظومة القضائية بشكل متكامل، ما مهّد الأرضية لتبني منصات مثل **(Télérecours)**؛ التي أصبحت جزءًا لا يتجزأ من البنية القضائية الإدارية الفرنسية

الفرع الثاني: آلية عمل منصة (Télérecours)

تمثل **منصة (Télérecours)**؛ نموذجًا متطورًا للتقاضي الإلكتروني في فرنسا، حيث تتيح للأطراف المعنية تقديم مذكراتهم وطلبات الاستئناف والوثائق إلكترونيًا أمام المحاكم الإدارية.

وتكمن قوتها في بساطة استخدامها وصرامتها التقنية في آن واحد، مما يجعلها أداة فعالة لتحسين أداء العدالة الإدارية[1].

أولا: التسجيل والدخول إلى المنصة

- لولوج المنصة، يتعين على المحامين أو ممثلي الإدارات التسجيل باستخدام هوية رقمية مصادق عليها **(certificat électronique qualifié).** وتتم عملية الدخول وفق بروتوكولات مشددة لحماية المعطيات.
- يتم تخصيص حساب مهني لكل مستخدم، يمكنه من إرسال واستلام الوثائق بأمان.
- تُستخدم بوابة **(Télérecours citoyens)** للأفراد غير الممثلين بمحام[2].

ثانيا: تقديم الدعوى والوثائق إلكترونيًا

- بعد الدخول، يمكن رفع الدعوى عن طريق ملء نموذج إلكتروني يتضمن بيانات الطرفين وموضوع النزاع.
- يتم إرفاق المذكرات والوثائق على شكل **(PDF)** موقعة توقيعًا إلكترونيًا.
- يُمنح كل إجراء مرجعًا زمنيًا يؤرخ بدقة لحظة إيداعه، وهو ما يمنح المنصة حجية قانونية عالية.

ثالثا: الإعلام بالقرارات والمرافعات

---

(1)- المرسوم رقم 2016-1481 المؤرخ بتاريخ: 02 نوفمبر 2016، المتعلق بإلزامية استخدام المنصة. ج.ر.ج.ف 4 رقم 0257، بتاريخ نوفمبر 2016.

(2) - Ministére de la justice (France), guide dutilisation de la plateforme télerecours, édition 2022, P5

- تُرسل إشعارات إلكترونية فورية لكل خطوة من أطوار الدعوى، سواء للأطراف أو المحكمة.
- يمكن متابعة الجلسات وإرفاق التعقيبات أو الطلبات التكميلية مباشرة من المنصة[1].

رابعا: التفاعل مع المحكمة

- تتيح المنصة للمحكمة الرد المباشر على المراسلات وتحديد تواريخ الجلسات.
- يمكن تقديم طلبات استعجاليه أو تعقيبات من الطرفين إلكترونيًا دون الحاجة للتنقل[2].

خامسا: التخزين والنسخ المؤمنة

- تحفظ جميع البيانات على خوادم مركزية تابعة لوزارة العدل الفرنسية.
- يتم أرشفة الملفات وفق معايير الأمان الأوروبي **(RGPD)**، مع إمكانية الرجوع إليها في أي وقت[3].

بلدية فرنسية تقدمت بطعن إداري ضد قرار وزاري، وأودعت طعنها والمرفقات من خلال **منصة (Télérecours)** دون الحاجة إلى تقديم نسخ ورقية أو الحضور الفعلي.

تبرز آلية عمل **منصة (Télérecours)** كمنظومة متكاملة للتقاضي عن بعد، تقوم على البساطة، والفعالية، والأمن، مما يجعلها نموذجًا يُحتذى في العالم الرقمي القضائي. وقد ساهم استخدامها في تخفيف الضغط على المحاكم، وتسريع البت في القضايا، وتعزيز مبدأ الشفافية والولوج العادل إلى العدالة[4].

الفرع الثالث: أثر المنصة على تطوير العدالة الرقمية

ساهمت **منصة (Télérecours)** في فرنسا في إحداث تحوّل جوهري في أداء العدالة الإدارية، من خلال رقمنة الإجراءات وتيسير الوصول إلى خدمات القضاء الإداري بشكل أكثر مرونة وفعالية. وقد أفرز استخدامها نتائج ملموسة في تحسين جودة التقاضي، تقليص الآجال، وترسيخ الشفافية، ما يجعلها تجربة رائدة في مجال العدالة الرقمية[5].

1- تسريع الإجراءات وتحسين الأداء القضائي:

(1) - Ministére de la justice, conditions d utilisation de télérecours, document technique, 2023, P8
(2) - Conseild état, télérecours: fonctionnement et bilan rapporttechnique, 2020, P16.
(3) - Ministére de la justice, Télérecours-Interactions avec les juridictions, guide pratique, 2022, P10
(4) - CNIL, Archivage des données judiciaires numérique, rapport 2021, P18
(5) - Ministére de la justice, télécourecours et transformation digitale de la justice, rapport tecghnique, 2020, P5

- قلصت المنصة الزمن المستغرق لإيداع المذكرات وتبادل المستندات، إذ لم يعد المتقاضون بحاجة للتنقل أو إرسال وثائق ورقيًا.
- يتيح النظام مراقبة دقيقة لآجال الإجراءات القضائية، ويمنع التأخير الناتج عن الأخطاء الإدارية أو البريد الورقي.

في مجلس الدولة الفرنسي، لوحظ انخفاض بنسبة (40%) في مدة الفصل في الطعون منذ اعتماد المنصة سنة 2013[1].

2- تخفيف العبء على القضاة وموظفي المحاكم:

- تم تقليص عدد الموظفين المكلفين باستقبال الملفات اليدوية وفرز البريد القضائي.
- تمكن القضاة من التركيز على الجوانب الجوهرية للنزاعات، بدل الانشغال بالإجراءات الشكلية[2].

وفقًا لتقرير مجلس الدولة الفرنسي لسنة 2021، تم تقليص الضغط الإداري بنسبة (60%) في المحاكم التي اعتمدت المنصة[3].

3- تعزيز الشفافية والمساواة في الولوج إلى العدالة:

- يتم إعلام جميع الأطراف تلقائيًا بجميع مستجدات الدعوى، ما يمنع أي تمييز أو تلاعب في الإجراءات.
- يُعتبر تاريخ إرسال الوثائق وحجيتها الرقمية وسيلة لتأمين الحق في الدفاع وضمان مبدأ المواجهة[4].

واجهة إشعارات المستخدم توضح تسلسل الأحداث والإجراءات تلقائيًا.

4- الحد من التكاليف المادية والإدارية:

- أُلغيت تكاليف الإرسال البريدي والطباعة والحفظ الورقي.
- خفض استعمال الورق أدى إلى توفير آلاف اليوروهات سنويًا للمحاكم.

محكمة إدارية إقليمية فرنسية وفّرت أكثر من 25,000 يورو خلال أول سنة من اعتماد (**Télérecours**)[1].

(1) - Conseil d état statistiques annuelles sur le contentieux administratif, édition 2021, P23
(2) - Direction des services judiciaires, Réorganisation du personnel suite a la nuérisation, note interne, 2019, P6
(3) - Conseil détat, Billan télérecours2021, rapport officiel, P10.
(4) - Ministére de la justice, télérecours et transparence.judiciaire, guide2021, P9.

5- تأمين المعطيات الشخصية ومكافحة التزوير:

- تعتمد المنصة نظام تشفير عالي المستوى وفقًا للائحة الأوروبية لحماية البيانات الشخصية (**RGPD**)[2].
- لا يُمكن قبول أي وثيقة غير موقعة توقيعًا إلكترونيًا مؤهلاً، ما يقلل من مخاطر التزوير أو الانتحال[3].

المادة **(L.112-6)** من قانون العدالة الإدارية الفرنسي التي تنص على قبول المراسلات الإلكترونية كوثائق رسمية بشرط توقيعها رقميا[4].

مكنت **منصة (Télérecours)** من إدخال القضاء الإداري الفرنسي إلى العصر الرقمي بامتياز، إذ لم تقتصر نتائجها على تحسين المسار الإجرائي فحسب، بل امتدت إلى إعادة هندسة العدالة بشكل يجعلها أكثر كفاءة وشفافية وفعالية. كما شكلت نموذجًا يُحتذى به عالميًا في مجال التقاضي الإلكتروني[5].

المطلب الثاني: التجربة الإماراتية- محاكم دبي الذكية

تبنت دولة الإمارات العربية المتحدة، وبالأخص إمارة دبي، مسارًا رائدًا في رقمنة قطاع العدالة، عبر إطلاق مشروع "**محاكم دبي الذكية**"، الذي يعكس رؤية إستراتيجية نحو التحول الرقمي الشامل في القضاء. ويُعد هذا التحول جزءاً من توجه عام في الدولة لتسهيل الوصول إلى العدالة وتعزيز كفاءتها وجودتها، خاصة عبر توظيف التقنيات الحديثة والذكاء الاصطناعي. في هذا الإطار، يُبرز هذا المطلب أهم ملامح تجربة محاكم دبي، من خلال استعراض الإطار التشريعي المنظم لها، والخدمات الرقمية المقدمة، بالإضافة إلى التحولات التي طرأت على الجهاز القضائي نتيجة لهذا التوجه الرقمي.

الفرع الأول: التشريعات المنظمة للتقاضي الذكي في الإمارات

(1)- Direction du budget-Ministere de la Réduction des couts administratifs liés a la dématérialisation, 2021. P12

(2) - Règlement (UE) 2016/679 du parlement européen (RGPD), art32

(3) - CNL, sécurité des plateformes numérique judiciares, bulletin 2021, P16

(4) - Code de justice administtrative (France), article L112-6, version .consolidée, 2023

(5) - Conseil d'etat, vers une justice numérique : billan et perspectives, rapport général, 2022, P20

تُعد المنظومة التشريعية الداعمة للتقاضي الذكي في دولة الإمارات أحد أبرز ركائز نجاح التحول الرقمي في قطاع العدالة، حيث أصدرت الدولة مجموعة من القوانين والتشريعات التي أرست القواعد القانونية لممارسات التقاضي الإلكتروني وضمنت مشروعيتها وسلاسة تنفيذها[1].

1- القانون الاتحادي رقم 10 لسنة 2017 بشأن استخدام تقنية المعلومات في المجالات القضائية:

هذا القانون يعتبر حجر الزاوية في تنظيم التقاضي الإلكتروني في الإمارات، حيث نص على:

- جواز استخدام الوسائل التقنية في تسجيل القضايا، تبادل المستندات، التبليغات، وعقد الجلسات عن بعد.
- الاعتراف بالحجية القانونية للمحررات الإلكترونية والتوقيع الرقمي.
- تنظيم عمل الأنظمة المعلوماتية الخاصة بالجهات القضائية[2].

تنص المادة 03 من القانون على أن:" يُعتد بالتبليغ الإلكتروني كوسيلة صحيحة للإخطار القضائي متى ثبت إرسالها عبر الوسيلة التقنية المعتمدة من الجهة القضائية"[3].

2- القانون الاتحادي رقم 46 لسنة 2021 بشأن المعاملات الإلكترونية وخدمات الثقة

جاء هذا القانون مكملاً ومُحدثاً للبيئة القانونية الرقمية، حيث:

- يمنح التوقيع الرقمي القوة القانونية ذاتها للتوقيع اليدوي.
- يحدد شروط الاعتراف بالسجلات والمحررات الإلكترونية أمام القضاء[4].

3- لائحة الإجراءات المدنية المعدلة لسنة 2020:

تم تعديل اللائحة التنظيمية لتشمل إجراءات التقاضي عن بعد، بما في ذلك:

---

[1]- القانون الاتحادي رقم (10) لسنة 2017، بشأن استخدام تقنية ا التقنية في الإجراءات الجزائية، ج.ر.لدولة الإمارات العدد 626، الصادرة في: 31 أكتوبر 2017، ص5.

[2]- القانون الاتحادي رقم (10) لسنة 2017، من نفس القانون

[3] – المادة 03 من القانون الاتحادي رقم (10) لسنة 2017، من نفس القانون

[4]– القانون الاتحادي رقم (46) لسنة 2021، بشأن المعاملات الإلكترونية وخدمات الثقة، ج.ر.لدولة الإمارات العدد 713، الصادرة بالتاريخ: 26 سبتمبر 2021

- إتاحة رفع الدعاوى عن طريق البوابة الإلكترونية.
- تبادل المذكرات والمستندات إلكترونيًا.
- عقد الجلسات عن بعد باستخدام تقنية الاتصال المرئي[1].

4- التشريعات المحلية الخاصة بمحاكم دبي:

- القرار الإداري رقم 30 لسنة 2020 الصادر عن مدير عام محاكم دبي بشأن تفعيل نظام "التقاضي عن بعد".
- السياسة الرقمية لمحاكم دبي المعتمدة في إطار "إستراتيجية دبي للمعاملات اللاورقية"[2].

5- الاعتراف القضائي بالمستندات الرقمية:

قضت عدة محاكم في دبي بقانونية المحررات الرقمية وإثباتها، مثل القضايا التي اعتمدت فيها الأحكام على الرسائل الإلكترونية والبريد الرسمي المؤسسي[3].

يتضح من خلال استقراء النصوص التشريعية أن الإمارات، وخاصة في دبي، نجحت في سن تشريعات شاملة ومواكبة للعصر الرقمي، ما وفر بيئة قانونية خصبة للتحول الذكي في التقاضي. وقد ساعدت هذه القوانين في ترسيخ الثقة في الوسائل الرقمية، وتعزيز كفاءة العدالة، وضمان احترام الحقوق والحريات في ظل التحول الإلكتروني[4].

الفرع الثاني: الخدمات الرقمية لمحاكم دبي

تُعد محاكم دبي نموذجاً متميزاً في تقديم خدمات قضائية رقمية متكاملة، حيث استطاعت أن تنتقل من النمط التقليدي إلى نموذج "المحكمة الذكية" عبر توفير باقة واسعة من الخدمات الإلكترونية والذكية التي تمكّن المتقاضين من إجراء معاملاتهم دون الحاجة إلى الحضور الفعلي. وتأتي هذه النقلة في إطار تحقيق "إستراتيجية دبي للمعاملات اللاورقية"، وتعزيز مفهوم العدالة الرقمية[1].

---

[1]- اللائحة التنفيذية لقانون الإجراءات المدنية الإماراتي بعد تعديل 2020، وفق التعديلات الواردة في القرار الوزاري رقم (57) لسنة 2008 المعدل، ج.ر. لدولة الإمارات العدد 690، الصادرة بالتاريخ: 15 نوفمبر 2020. ص8

[2]- القرار الإداري رقم (30) لسنة 2020 بشأن تفعيل نظام التقاضي عن بعد،صادر عن مدير عام محاكم دبي، منشور على الموقع الرسمي لمحاكم دبي، أبريل2025.

[3]- أحكام قضائية صادرة عن محاكم دبي بين (2020-2023)، وثقت في تقارير المحاكم السنوية

[4]- أ.سعيد الكعبي، التحول الرقمي في القضاء الإماراتي: قراءة تحليلية، مجلة الدراسات القانونية الإماراتية، العدد 14، 2022، ص88,

[1]- دائرة محاكم دبي، الخدمات الذكية لمحاكم دبي، الموقع الرسمي لمحاكم دبي، 2023. https://www.dc.gov.ae

1- منصة التقاضي عن بُعد (Smart Litigation Platform):

تتيح هذه المنصة للمتقاضين والمحامين:

- تقديم الدعاوى إلكترونياً.
- حضور الجلسات عبر الاتصال المرئي.
- دفع الرسوم القضائية رقمياً.
- استلام الإشعارات والأحكام إلكترونياً.

خلال جائحة كوفيد-19، تمكنت محاكم دبي من عقد أكثر من 10,000 جلسة عن بعد عبر هذه المنصة دون تسجيل أي تأخير في سير الدعاوى[2].

2- نظام الإشعارات الإلكترونية (Smart Notification):

تم من خلاله تبليغ أطراف الدعوى بكل المستجدات عبر:

- البريد الإلكتروني.
- الرسائل النصية **SMS**.
- إشعارات داخلية على حساب المستخدم في المنصة.

يحقق هذا النظام ضمانة التبليغ الرسمي ويقلل من حالات التأجيل والتعطيل[3].

3- التوقيع الرقمي وتوثيق العقود إلكترونيًا:

- عبر **(Dubai Courts App)** يمكن للمستخدمين توقيع العقود القضائية إلكترونياً.
- تعتمد المحكمة التوقيع الرقمي كشكل قانوني سليم.

طبقاً للقانون الاتحادي رقم **46** لسنة 2021 بشأن المعاملات الإلكترونية[4].

4- خدمة "طلباتي" الذكية:

- تمكّن الأطراف من تقديم أكثر من 120 نوعاً من الطلبات القضائية إلكترونياً.
- مثل طلبات التنفيذ، تأجيل الجلسة، التوكيل، التظلمات[1].

---

[2]- محاكم دبي، التقاضي عن بعد خلال جائحة كوفيد-19، لسنة 2021

[3]- محاكم دبي، الخدمات الرقمية – الإشعارات الذكية، لسنة 2023

[4] - القانون الاتحادي رقم (46) لسنة 2021 بشأن المعاملات الإلكترونية و خدمات الثقة، السالف الذكر

5- الخدمات القضائية عبر تطبيق الهواتف الذكية:

تطبيق محاكم دبي يتيح:

- الاطلاع على القضايا.
- تتبع مراحل التقاضي.
- استقبال التنبيهات والأحكام.
- ميزة المحادثة الذكية (**Chatbot**)
- تم تفعيل روبوت محادثة باسم "حمد" على موقع محاكم دبي.
- يُساعد المستخدمين في معرفة إجراءات التسجيل، رفع القضايا، الرسوم، والخدمات[2].

من خلال هذه الخدمات الرقمية المتطورة، برهنت محاكم دبي على ريادتها في تسهيل ولوج المواطنين والمقيمين إلى العدالة بطرق عصرية وفعالة، كما استطاعت أن تُكرّس نموذجاً يُحتذى به في المنطقة في مجال التحول الرقمي القضائي. وهو ما ساعد على تقليص الوقت والتكاليف، ورفع من مستوى رضا المتعاملين[3].

الفرع الثالث: التحول الرقمي في الجهاز القضائي الإماراتي

شهد الجهاز القضائي الإماراتي في السنوات الأخيرة نقلة نوعية في إطار التحول الرقمي، انسجاماً مع الأجندة الوطنية لرؤية الإمارات 2021 ومئوية الإمارات 2071. هذا التحول لم يقتصر فقط على رقمنة الإجراءات بل شمل تطوير البنية التحتية، تعزيز التشريعات، وتأهيل الكوادر القضائية لمواكبة التغيير الرقمي. ويعد هذا التحول دليلاً على الإرادة السياسية القوية لتحديث منظومة العدالة وجعلها أكثر فعالية وشفافية.

1- البنية التحتية الرقمية للمحاكم:

- تم تزويد المحاكم بأنظمة سيرفرات حديثة وآمنة.
- اعتماد "الأنظمة السحابية" في حفظ وإدارة الملفات القضائية.

---

[1]- محاكم دبي، خدمة طلباتي الإلكترونية 2023

[2]- محاكم دبي، الروبوت الذكي "حمد"- خدمات المحادثة التفاعلية، لسنة 2023

[3]- عبد الله القحطاني، العدالة الرقميةفي دولة الإمارات- محاكم دبي نموذجا، مجلة الدراسات القضائية العدد 19، لسنة 2022، ص145

- ربط إلكتروني آمن بين المحاكم ومراكز الشرطة والنيابة العامة.

محاكم دبي تستخدم شبكة مغلقة عالية التشفير لضمان سرية القضايا أثناء تبادل الملفات بين الجهات القضائية.

2- اعتماد الذكاء الاصطناعي:

تم إدماج أنظمة الذكاء الاصطناعي في:

- تصنيف الدعاوى تلقائياً.
- تحليل النصوص القانونية.
- تقديم توصيات أولية للقضاة في النزاعات المتكررة[1].

"القاضي الذكي" الذي يُجري تحليل آلي للدعاوى ذات الطابع التعاقدي البسيط.

3- إطلاق المحكمة الذكية:

- تُعد محاكم دبي من الأوائل عالمياً في إطلاق المحكمة الذكية المتكاملة منذ 2014.
- تعتمد على ثلاث مبادئ: التحول الذكي – سرعة البت – الشفافية الرقمية.

مكونات المحكمة الذكية:

- جلسات عن بُعد.
- توقيع إلكتروني.
- الدفع الذكي للرسوم.
- أرشيف رقمي كامل للملفات القضائية.

4- تطوير الموارد البشرية القضائية:

- إنشاء أكاديميات تدريب قضائي متخصصة في الرقمنة القانونية.
- إدماج "المهارات الرقمية" في برامج التكوين للقضاة وكتبة الضبط.

تم تأهيل أكثر من 2,000 موظف قضائي في الدولة على التعامل مع المنصات الرقمية من 2020 إلى 2023.

5- تكامل المنظومة القضائية مع القطاعات الأخرى:

- الربط بين القضاء ووزارة الداخلية (للتنفيذ والضبط).

[1]- وزارة العدل الإماراتية، خطة التحول الرقمي في قطاع العدالة، 2021,

- الهيئة الاتحادية للهوية والجنسية (للتحقق من الهوية).
- المصارف (لتنفيذ قرارات الحجز إلكترونياً).

يعد التحول الرقمي في الجهاز القضائي الإماراتي تجربة رائدة تمكّنت من تجاوز التحديات التقليدية لمنظومة العدالة، من خلال الجمع بين الكفاءة التكنولوجية والإرادة التشريعية. ومن شأن هذه التجربة أن تلهم الأنظمة القضائية الأخرى في المنطقة لتسريع وتيرة التحول الرقمي وضمان عدالة أكثر نجاعة وشمولاً.

تُبرز تجربة محاكم دبي الذكية نموذجاً رياديا ومتكاملاً في التحول الرقمي للعدالة، حيث استطاعت دولة الإمارات بفضل التشريعات الداعمة والرؤية المستقبلية الواضحة أن تدمج التكنولوجيا الحديثة ضمن منظومتها القضائية بشكل فعّال. وقد شمل هذا التحول الجوانب القانونية والتنظيمية والتقنية، بدءاً من إصدار قوانين متطورة تتماشى مع متطلبات العصر الرقمي، مروراً بإطلاق منصات قضائية ذكية كـ"المحكمة الذكية"، وانتهاءً بتأهيل الكوادر البشرية لمواكبة هذا التطور[1].

إن ما حققته محاكم دبي من تطور رقمي، يجعلها مثالاً يُحتذى به عربياً ودولياً، ويعكس قدرة الأنظمة القضائية على مواكبة الثورة الرقمية في سبيل تحقيق عدالة ناجعة، سريعة، وميسرة. وتفتح هذه التجربة الباب أمام الدول الأخرى لتبني مسارات رقمية مماثلة تسهم في تحديث العدالة وتعزيز ثقة المتقاضين في المؤسسات القضائية.

المبحث الثاني: التشريعات الجزائرية مقابل التشريعات العربية والأوربية

في ظل التحول الرقمي المتسارع الذي يشهده العالم، أصبح من الضروري تقييم ومقارنة التجارب القانونية المختلفة في مجال التقاضي الإلكتروني، قصد استخلاص الدروس وتحديد أوجه

[1]- محاكم دبي، الخدمات الرقمية: الإشعارات الذكية لسنة 2023,

القصور والتطوير. ويُعدّ إجراء مقارنة بين النماذج الثلاث: الجزائر، فرنسا، والإمارات العربية المتحدة، خطوة علمية تهدف إلى الكشف عن مدى نضج الإطار القانوني والتنظيمي، وكفاءة التطبيق العملي، ومدى ملائمة البيئة القضائية لكل دولة لمتطلبات العدالة الرقمية.

فبينما تمثل فرنسا نموذجاً رائداً أوروبياً في هذا المجال بفضل **منصة (Télérecours)** ودعمها التشريعي، وتعكس الإمارات تجربة متقدمة في العدالة الذكية القائمة على التشريعات الحديثة والرؤية الإستراتيجية، في حين تسعى الجزائر، رغم وجود بعض المبادرات القانونية والتنظيمية، إلى تدارك التأخر في بناء منظومة قضائية رقمية متكاملة.

ومن خلال هذا المبحث، سيتم استعراض أوجه المقارنة القانونية والفنية بين هذه الدول، وتحديد التحديات المشتركة والخاصة، مع تسليط الضوء على مدى تقدم الجزائر، والآفاق الممكنة لتعزيز التحول نحو قضاء إلكتروني فعّال وشفاف.

المطلب الأول: أوجه المقارنة من حيث الإطار القانوني والتقني

مع تزايد التحول الرقمي في الأنظمة القضائية، بات من الضروري تحليل الإطار القانوني الذي تعتمد عليه الدول لتأطير التقاضي الإلكتروني. إذ أن القوانين الوطنية تمثل حجر الزاوية في تنظيم هذا النمط الجديد من التقاضي، لما لها من دور في ضمان الشرعية، حماية الحقوق، وتحقيق العدالة الرقمية. في هذا السياق، سنقارن بين التجارب التشريعية في كل من الجزائر، فرنسا، والإمارات العربية المتحدة، مع إبراز نقاط التشابه والاختلاف.

الفرع الأول: التشريعات الجزائرية مقابل الفرنسية والإماراتية

أولاً: التشريع الجزائري

رغم حداثة التجربة الجزائرية في مجال التقاضي الإلكتروني، إلا أن المشرع وضع أسسًا تشريعية تدريجية لهذا التحول، يمكن رصدها من خلال:

1. **قانون التوقيع والتصديق الإلكترونيين 15-04**: الذي أرسى مبدأ الاعتراف القانوني بالمحررات الإلكترونية والتوقيع الرقمي، كجزء من منظومة الإثبات[1].
2. **قانون التجارة الإلكترونية 18-05**: ورغم أنه لا يخص التقاضي مباشرة، إلا أنه يعد خطوة نحو تقنين التعامل الإلكتروني[2].
3. **قانون حماية المعطيات الشخصية 18-07**: ضروري لحماية الخصوصية في التعاملات الإلكترونية القضائية[3].
4. **غياب نص خاص ينظم عملية التقاضي الإلكتروني**: وهو ما يجعل الجزائر متأخرة مقارنة بالتجارب الأخرى، حيث لا توجد حتى الآن مادة قانونية صريحة تؤطر إجراءات التقاضي عن بعد.

ثانياً: التشريع الفرنسي

فرنسا تمتلك منظومة قانونية راسخة في المجال الرقمي القضائي، وتعد من بين الدول السباقة أوربيا في تأطير التقاضي الإلكتروني تشريعيا ومؤسساتيا، ويتجلى ذلك من خلال:

1. **قانون الإجراءات الإدارية (Code de justice administrative):** عدل ليواكب إدخال الوسائل التكنولوجية، ويعترف صراحة بإجراءات الإيداع الإلكتروني وتبادل المذكرات عبر **منصة (Télérecours)**.
2. **قانون المعلوماتية والحريات (Loi Informatique et Libertés):** يوفر الحماية للبيانات الشخصية في التعامل القضائي الإلكتروني[4].
3. **منصة (Télérecours)**: مدعومة بقرارات مجلس الدولة **(Conseil d'État)**، وهي إلزامية بالنسبة للمحامين والإدارات في الطعون الإدارية[1].

ثالثا: المشرع الإماراتي

---

(1)- القانون رقم 15-04 المؤرخ في01 فيفري2015، المتعلق بالتوقيع والتصديق الإلكترونيين، **ج.ر.ج.ج.** العدد12، 2015

(2)- القانون رقم 18-05 المؤرخ في10ماي 2018، المتعلق بالتجارة الإلكترونية، **ج.ر.ج.ج.** العدد 28، 2018

(3)- القانون رقم 18-07 المؤرخ في 10جوان 2018، المتعلق بحماية الأشخاص الطبيعية في معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي، ج.ر.ج.ج.العدد 34، 2018

(4)- Conseil d'état, instruction n°JUSC1323274C du22octobre2013relative a la généralisation de télérecours devant les juridictions adminitratives

(1)- Code dejustice administrative modifié par le décret n°2013-730 du13 aout 2013 relatif a la communication électronique devant les juridictions administratives,journal officielde la république française 15 aout2013

تُعد الإمارات من الدول الرائدة عربيًا في ترسيخ الإطار القانوني للتقاضي الذكي:

1. **القانون الاتحادي رقم 10 لسنة 2017 بشأن استخدام التقنية في الإجراءات القضائية:** شكل نقلة نوعية، حيث أجاز صراحة استخدام الوسائل الإلكترونية في التبليغ، الجلسات، وإصدار الأحكام[2].
2. **اللائحة التنظيمية لمحاكم دبي:** تعد من أبرز التشريعات المحلية التي تفصل الإجراءات الرقمية القضائية، بدءا من تسجيل الدعاوى،إلى التبليغ الإلكتروني،وإدارة الجلسات عن بعد،وصولا إلى المرافعة الإفتراضية بما يضمن السرعة والفعالية[3].
3. **الإستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي:** والتي أطلقتها الحكومة الاتحادية، تضمنت ضمن محاورها تطوير القطاع القضائي، وخصصت موارد معتبرة لدعم البنية الرقمية القضائية، من خلال الشراكات مع شركات تقنية عالمية، والتدريب المستمر للكوادر القضائية[4].
4. **نظام التقاضي الذكي:** وهو نظام متكامل أطلقته وزارة العدل بالتعاون مع السلطات القضائية المحلية، يقوم على توظيف الذكاء الاصطناعي والربط الإلكتروني بين المحاكم، ويستند إلى مرجعية قانونية واضحة تضمن أمن المعاملات الإلكترونية يدمج بين القانون والتكنولوجيا بمرجعية تشريعية واضحة.

الإمارات اعتمدت على منهج قانوني استباقي، حيث أن التشريع لم يتأخر عن التطور التكنولوجي بل سبقَه في بعض الحالات، مما ساهم في تعزيز الأمن القانوني للمتقاضين عن بعد.

جدول مقارن:

الإمارات	فرنسا	الجزائر	المعيار
قانون الإجراءات المدنية وتعديلاته سمح بالتقاضي عن بعد، مدعوماً بقوانين التحول	قانون الإجراءات الإدارية يدعم التقاضي الإلكتروني، خاصة عبر	لا يوجد قانون موحد خاص بالتقاضي الإلكتروني، بل	الأساس القانوني العام

[2] – القانون الاتحادي رقم (10) لسنة 2017 بشأن استخدام التقنية في الإجراءات الجزائية، السالف الذكر

[3] – محاكم دبي، اللائحة التنفيذية للإجراءات المدنية والجزائية الرقمية، صادر بموجب تعميم إداري رقم 03، سنة 2020

[4] – وزارة الاقتصاد الإمارات، الإستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي، تقرير رسمي ضمن رؤية الإمارات2031، منشور سنة 2021.

الرقمي.	منصة **Télérecours**.	مجموعة قوانين متفرقة.	
قانون اتحادي رقم 10 لسنة 2017 + التشريعات المحلية (دبي، أبوظبي) تنظم آليات التقاضي الذكي	قوانين متقدمة تنظم التوقيع الرقمي، حماية المعطيات، الإجراءات الإلكترونية، مدمجة ضمن منظومة CE	– قانون 15-04 للتوقيع الإلكتروني – قانون 18-05 للتجارة الإلكترونية – قانون 18-07 لحماية البيانات	القوانين التنظيمية الخاصة
الدستور يعترف بالتحول الرقمي كأحد أركان تطوير الدولة، وتوجَّه استراتيجي ضمن ''رؤية الإمارات 2031''.	الدستور الفرنسي لا يتطرق مباشرة للرقمنة، لكن الفقه والقضاء الإداري يدعمان التحول الرقمي.	تعديل دستور 2020 نص على مبدأ الرقمنة بصفة عامة دون تخصيص القضاء.	الوضع الدستوري
منظم بشكل مفصل ضمن القوانين والتعليمات القضائية، ويشمل جميع أطوار الدعوى.	الجلسات الرقمية مكرسة قانوناً في القضاء الإداري.	غير منظم بشكل صريح، وتطبق تجريبياً في بعض المحاكم.	تنظيم الجلسات عن بعد
ينظم من خلال هيئة حماية البيانات الإماراتية + تشريعات أمن المعلومات.	يخضع لقانون CNIL ويعد من الأكثر تطوراً في أوروبا.	قانون 18-07، لكنه يفتقر لتطبيق فعلي وتنسيق بين الهيئات.	حماية المعطيات الشخصية
إلزامي في جميع أنواع القضايا بمحاكم دبي وأبو ظبي، ضمن توجه الدولة للعدالة الذكية.	إلزامي في القضاء الإداري لبعض الفئات منذ 2017.	غير إلزامي بعد، محدود في بعض الجهات النموذجية.	مدى الإلزام في التطبيق
مراكز تكوين رقمية متطورة، مثل ''أكاديمية دبي القضائية'' بمناهج رقمية حديثة	برامج تكوين مستمرة بدعم من مجلس الدولة ومعهد القضاء.	محدود، ويغيب إطار قانوني لتكوين القضاة إلكترونياً.	تكوين وتأهيل الكوادر

الفرع الثاني: مقارنه تقنيه بين منصات التقاضي الإلكتروني في الجزائر، فرنسا والإمارات

تعد المنصات الإلكترونية ركيزة أساسية في نجاح مشروع التحول الرقمي للعدالة، لما توفره من سرعة، دقة، وشفافية في إدارة القضايا. وفي هذا الإطار، نعرض مقارنة تقنية مفصلة بين المنصات الثلاثة المعتمدة في الدول محل الدراسة[1]:

[1]– عبد الحق نبيل، رقمنة قطاع العدالة في الجزائر:بين الواقع و التحديات، مجلة الدراسات القانونية المعاصرة، العدد 6، 2021، ص34

أولا: منصة "إعلامية" في الجزائر

1. **الوظيفة:** منصة إعلامية بحتة، تقدم معلومات عامة حول الجلسات وأرقام القضايا، دون إمكانية رفع الدعوى إلكترونياً أو تقديم مذكرات.
2. **التكامل:** لا توجد منظومة تكاملية مع الجهات القضائية الأخرى أو الإدارة العامة.
3. **الجلسات:** تجرى تجريبياً في بعض الجهات عبر وسائل بسيطة كـ **Zoom**، دون إطار قانوني منظم.
4. **الدعم الفني:** محدود، مع غياب دليل رقمي موحّد أو فرق دعم مستمرة.
5. **أمن المعلومات:** لا توفر حالياً آليات متطورة لحماية المعطيات أو المصادقة الإلكترونية[2].

ثانيا: منصة Télérecours في فرنسا

1. **الوظيفة:** منصة إلزامية في القضاء الإداري، تتيح رفع الدعوى إلكترونياً وتبادل المذكرات والوثائق.
2. **الاستعمال:** موجهة أساساً للمحامين، الجهات الحكومية، والجماعات المحلية.
3. **التكامل:** مربوطة إلكترونياً بسجلات إدارية وطنية، وتستعمل التوقيع الرقمي وفق معايير **eIDAS** الأوروبية.
4. **الميزات التقنية:** واجهة استخدام تفاعلية، إمكانية تتبع القضية، إشعارات تلقائية، تاريخ مراجعة الوثائق.
5. **الأمان:** تعتمد على أنظمة حماية قوية، والمصادقة تتم عبر شهادات رقمية معترف بها[3].

ثالثا: نظام محاكم دبي الذكية (Smart Judiciary)

1. **الوظيفة:** منصة رقمية متكاملة للتقاضي، تشمل تسجيل الدعاوى، تبادل المذكرات، الجلسات عن بعد، وإصدار الأحكام.
2. **التطبيق:** تشمل مختلف أنواع القضايا (مدنية، تجارية، أحوال شخصية...).

---

[2]- وزارة العدل الجزائرية، الموقع الرسمي ، justice.gov.dz، تاريخ الولوج أفريل 2025 على الساعة: 30: 19

[3] - Conseil d état télécours :mode d emploi,consulté en avril.2025 (www.telerecours.fr).

3. **الذكاء الاصطناعي**: يستخدم في تصنيف الدعاوى، تقديم استشارات قانونية أولية، والتنبؤ بآجال الفصل.
4. **الدعم الفني**: فرق دعم تعمل على مدار الساعة، دليل استخدام شامل، تطبيقات على الهاتف المحمول.
5. **الأمن السيبراني**: تعتمد أعلى معايير الحماية الرقمية، بالتعاون مع "هيئة دبي الرقمية"، وهيئة تنظيم الاتصالات.

التحليل المقارن:

من الناحية التقنية، تتفوق الإمارات بشكل واضح من خلال تبنيها لمنظومة عدالة ذكية قائمة على الذكاء الاصطناعي والتكامل بين المؤسسات. أما فرنسا، فقد اختارت تركيز الجهود في مجال القضاء الإداري، بينما الجزائر ما تزال في المرحلة التمهيدية التي تركز على توفير المعلومة أكثر من الخدمة القضائية الفعلية[1].

جدول مقارن:

الجانب التقني	الجزائر (منصة إعلامية)	فرنسا (منصة Télérecours)	الإمارات (محاكم دبي الذكية)
نوع المنصة	منصة إعلامية للمعلومة القضائية فقط	منصة تفاعلية شاملة مخصصة للقضاء الإداري	نظام متكامل للعدالة الذكية يشمل جميع مراحل التقاضي
إمكانية رفع الدعوى إلكترونيًا	محدودة جدًا، تتطلب حضورًا ماديًا	نعم، رفع الدعوى إلزامي للمحامين والجهات الحكومية	نعم، لجميع أنواع القضايا (مدني، تجاري، شخصي...)
تبادل الوثائق والمذكرات	غير ممكن حاليًا بشكل مباشر	متاح بالكامل – بصيغة PDF مع توقيع إلكتروني	متاح من خلال المنصة مع التوقيع الرقمي
الجلسات عن بعد	تجريبية في بعض المحاكم	مفعّلة عبر منصات	مفعّلة ومنظمة عبر تقنية

[1]– بن موسى فاطمة الزهراء، التقاضي الإلكتروني: التحديات وآفاق المستقبل، مجلة التحول الرقمي والقانون، العدد 2، 2023، ص49

		خاصة عند الحاجة	"Microsoft Teams" وغيرها
الإشعارات الإلكترونية	محدودة برسائل نصية	نعم – عبر البريد الإلكتروني ورسائل النظام	نعم – عبر البريد الإلكتروني، الرسائل النصية، والتطبيق الذكي
واجهة المستخدم	بسيطة، غير تفاعلية، بدون لوحات تحكم	واجهة تفاعلية مخصصة للمستخدمين حسب نوع الحساب	واجهة احترافية متعددة اللغات وسهلة الاستخدام
تكامل الأنظمة	لا يوجد ربط مع جهات إدارية أخرى	تكامل مع السجلات الإدارية والأنظمة الحكومية	تكامل كامل مع النيابة العامة، الشرطة، التسجيل العقاري، إلخ
دعم التوقيع الإلكتروني	لا يتوفر	نعم، مدمج عبر نظام معتمد	نعم، بإشراف الهيئة العامة لتنظيم الاتصالات
توافر تطبيقات هاتفية	لا يوجد تطبيق خاص	لا يوجد تطبيق، المنصة تعمل على الويب فقط	يوجد تطبيق ذكي رسمي لأجهزة Android وiOS
الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات	غير متوفر	محدود في التنبيهات والتسجيلات	متقدم: يستخدم تحليل البيانات لتوقع آجال الفصل، وتقديم نصائح
الدعم الفني والتحديثات	ضعيف، لا يوجد مركز دعم مخصص	دعم مستمر من مجلس الدولة	مركز دعم متكامل يعمل على مدار الساعة[1]

الفرع الثالث: تحليل الفروقات الجوهرية

يمكن تلخيص الفروقات الأساسية في العناصر التالية:

المرجعية القانونية الصريحة

- فرنسا والإمارات تمتلكان تشريعات صريحة وواضحة تنظم التقاضي الإلكتروني بجميع مراحله.

[1]– الاستناد إلى البيانات المنشورة من وزارة العدل الجزائرية، محاكم دبي، موقع المنصة

- الجزائر تعتمد على نصوص عامة غير متخصصة، مع غياب تام لقانون خاص ينظم التقاضي الإلكتروني،ما يخلق فراغا قانونيا كبيرا[1].

1- الإلزام والإجبار القانوني:

- في فرنسا، يُعد استخدام **منصة Télérecours** إلزاميًا بالنسبة للمحامين في القضاء الإداري، بموجب قرار مجلس الدولة لسنة 2013، ويُعَدّ شرطًا لقبول العرائض[2].
- أما في الإمارات، فتُفرض رقمنة الإجراءات القضائية بشكل تلقائي من خلال المنصة الذكية لمحاكم دبي، حيث أصبحت العملية القضائية شبه مكتملة رقمياً.
- في المقابل، لا يوجد في الجزائر أي نص يُلزم المتقاضين أو المهنيين باستخدام التقاضي الإلكتروني، مما يُبقي الممارسات في نطاق التجريب فقط.

2- الجهوزية المؤسسية:

- أطلقت كل من فرنسا والإمارات منصات متكاملة مدعومة بإرادة سياسية وتشريعية واضحة، مع هيئات مخصصة لدعم العدالة الرقمية.
- في الجزائر، تظل المبادرات مشتتة وتجريبية، تفتقر إلى إطار مؤسساتي شامل، ولا توجد هيئة مختصة تتابع عملية رقمنة العدالة على نحو مستمر[3].

3- حماية البيانات والخصوصية:

- تتضمن القوانين الفرنسية والإماراتية نصوصًا تفصيلية لحماية المعطيات الشخصية في الإجراءات القضائية، وتخضع المنصات الرقمية للرقابة المستمرة من جهات متخصصة مثل **CNIL** في فرنسا و"هيئة دبي الرقمية" في الإمارات.
- أما في الجزائر، ورغم صدور القانون رقم **18-07**، المتعلق بحماية المعطيات الشخصية، إلا أن تطبيقه في المجال القضائي لا يزال غامضًا، وتفتقر المحاكم إلى بروتوكولات واضحة لحماية بيانات المتقاضين[1].

---

[1]- أ الزغيدي سمير،التقاضي الإلكتروني في القانون المقارن، مجلة القانون الرقمي، العدد 3، 2022، ص61

[2]- قرار مجلس الدولة الفرنسي بتاريخ 30 ديسمبر 2013، رقم 355556 الخاص بالطعون أمام مجلس الدول، ج.ر.ج.ف لسنة 2014.

[3]- أ.بن سعيد نادية، إصلاح العدالة ورقمنتها في الجزائر، مجلة القانون والإصلاح، العدد 5، 2021، ص29

[1]- القانون رقم (18-07) المؤرخ في 10 جوان 2018، المتعلق بحماية الأشخاص الطبيعيين في مجال معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي، السالف الذكر

من خلال التحليل، يظهر جليًا أن الجزائر لا تزال بحاجة إلى جهود تشريعية كبيرة للحاق بركب الدول المتقدمة في ميدان العدالة الرقمية. فإذا كانت فرنسا تمتاز بتجربة ناضجة، والإمارات بتجربة رائدة عربيا، فإن الجزائر مطالبة بإعداد منظومة قانونية واضحة، مرنة، ومتكاملة، تستجيب لتحديات العدالة الإلكترونية وتحترم المبادئ الدستورية المتعلقة بضمان الحقوق والحريات[2].

المطلب الثاني: التطبيق العملي والتحديات والحلول

أصبح من الضروري بعد تحليل الإطار القانوني للتقاضي الإلكتروني في كل من الجزائر، فرنسا، والإمارات العربية المتحدة، الوقوف عند التطبيق العملي لهذه الآلية الحديثة، من خلال إبراز ما تحقق ميدانياً من نتائج على مستوى المنظومات القضائية، وما يواجهه من تحديات تتفاوت طبيعتها حسب السياق المحلي لكل دولة. ويهدف هذا المطلب إلى إبراز مدى تجسيد التقاضي الإلكتروني على أرض الواقع، وتحليل العراقيل التي تحول دون تفعيله الكامل، مع محاولة استشراف الآفاق المستقبلية وإبراز الحلول المقترحة للنهوض به، خاصة في السياق الجزائري.

الفرع الأول: مدى تطبيق التقاضي الإلكتروني في الجزائر مقارنة بفرنسا والإمارات

شهد العالم خلال العقدين الأخيرين تحولًا نوعيًا في طرق تقديم الخدمات القضائية، وذلك من خلال إدخال التقنيات الحديثة في منظومة العدالة، فيما يُعرف بالتقاضي الإلكتروني أو "العدالة الرقمية". وقد تباينت مستويات اعتماد هذا النوع من التقاضي بين الدول، بحسب جاهزية بنيتها التحتية، ومرونة أطرها القانونية، ورؤيتها الإستراتيجية في تطوير القضاء. وفي هذا الإطار، تبرز ثلاث تجارب متباينة: الجزائر، فرنسا، والإمارات العربية المتحدة، التي تُشكل نماذج تمثل درجات متفاوتة من النضج في ميدان الرقمنة القضائية.

أولًا: واقع التقاضي الإلكتروني في الجزائر

1- محدودية الإطار القانوني والتنظيمي:

رغم المبادرات التي تبنّتها السلطات الجزائرية لتعزيز الرقمنة في المرافق العمومية، بما في ذلك العدالة، إلا أن الإطار القانوني والتنظيمي للتقاضي الإلكتروني لا يزال في بداياته، ويعاني من عدة نواقص تشريعية وهيكلية تعرقل الانتقال نحو عدالة رقمية فعّالة وشاملة. وتتمثل فيما يلي:

[2]- أ.مخلوفي عبد المالك، العدالة الإلكترونية في الجزائر: الواقع والطموح، مجلة السياسات العامة، العدد 7، لسنة 2007، ص85

أ- غياب نصوص قانونية واضحة تُنظم التقاضي الإلكتروني: حتى اللحظة، لم يُجرَ تعديل جوهري على أهم النصوص القانونية التي تضبط الإجراءات القضائية في الجزائر، مثل:

- **قانون الإجراءات المدنية والإدارية** (2008): لا يتضمن أي أحكام صريحة تسمح بإجراء جلسات عن بُعد، أو استعمال المحررات الإلكترونية كوسيلة للإثبات، أو حتى إرسال التبليغات القضائية عبر البريد الإلكتروني[1].
- **قانون الإجراءات الجزائية** (2007): ورغم تعديلاته المتعددة، لا يزال ينظر إلى الإجراءات القضائية من زاوية تقليدية ترتكز على الحضور المادي، والتوقيعات اليدوية، والمذكرات الورقية.

هذا الغياب يُحدث فراغًا قانونيًا يجعل من الصعب اعتماد أي آليات رقمية في القضاء دون مجازفة بعدم الشرعية أو الطعن في الإجراءات أمام الجهات القضائية.

ب- النصوص التنظيمية لا ترقى إلى مستوى التفعيل القضائي مثال واضح على ذلك هو:

- المرسوم التنفيذي رقم **20-343** الذي جاء في سياق السياسة الوطنية للتحول الرقمي، ويُعتبر من بين النصوص الإدارية التي تضع الخطوط العريضة لرقمنة مختلف القطاعات.
- لكنه لم يخصص أي باب أو مادة لتفصيل خصوصية القطاع القضائي، بل اكتفى بعبارات عامة تتحدث عن "رقمنة العلاقات بين الإدارة والمواطن"، و"استخدام التكنولوجيات الحديثة في تسيير المرفق العام"[2].
- رغم أهميته التوجيهية، إلا أن هذا المرسوم لا يشكل سندًا قانونيًا مباشرًا يمكن الاستناد إليه في إجراءات قضائية عن بُعد، كالتحقيق الإلكتروني أو جلسات المرافعة عبر الفيديو.
- كما أنه لا يُلزم وزارة العدل صراحة بوضع برامج زمنية واضحة للرقمنة داخل الهيئات القضائية

ج- غياب لوائح تنفيذية وتنظيمية تفصيلية: حتى المبادرات التقنية الموجودة (مثل تقديم الشكاوى عبر الإنترنت أو الاستشارات القضائية الإلكترونية) لا تستند إلى نصوص تنظيمية مُفعّلة بوضوح، مما يخلق نوعًا من التخبط الإداري، حيث:

- كل محكمة تعتمد على اجتهاد محلي في تنفيذ خدمات رقمية.
- غياب مرجعية موحدة يخلق تفاوتًا بين الجهات القضائية[1].

---

[1]- القانون رقم (08-09) المتضمن قانون الإجراءات المدنية والإدارية، السالف الذكر.

[2]- المرسوم التنفيذي رقم 20-343 المؤرخ في 22 نوفمبر 2020، المتعلق برقمنة المرافق العمومية، ج.ر.ج.ج العدد 71 الصادرة بالتاريخ: 2020.

[1] - أ.بوغوتة فتيحة، الرقمنة القضائية في الجزائر،قراءة في الواقع والآفاق، مجلة الدراسات القانونية، العدد 4، 2022، ص113

د- مقارنة مع التجارب الأخرى:

- **في فرنسا:** تم تعديل قانون الإجراءات الإدارية وإدراج مواد صريحة تتيح تقديم العرائض والمذكرات إلكترونيًا عبر منصة **Télérecours**، مع الاعتراف القانوني الكامل بالمحررات الرقمية والتوقيع الإلكتروني.
- **في الإمارات:** تم سنّ القانون الاتحادي رقم 10 لسنة 2017، والقانون الاتحادي رقم 46 لسنة 2021، لتأطير استخدام تقنية المعلومات والمعاملات الإلكترونية في المجال القضائي، بشكل دقيق ومفصل، مع لوائح تنفيذية واضحة.

هـ- تداعيات هذا القصور التشريعي:

- ضعف في استمرارية مشاريع التحول الرقمي بسبب غياب الغطاء القانوني.
- ارتباك في التعامل القضائي مع المستندات الإلكترونية، خاصة عند الطعن في الإجراءات أو الشك في مصداقية الوثائق.
- عدم قدرة المواطن أو المحامي على الاعتماد القانوني على أي نظام إلكتروني رسمي، ما يعزز استمرار الاعتماد على الورق.

2- البنية التحتية التقنية المحدودة:

يُعتبر ضعف البنية التحتية التقنية أحد العوائق الجوهرية أمام التحول الرقمي الفعّال في قطاع العدالة بالجزائر. فرغم التصريحات الرسمية والمبادرات المتفرقة، إلا أن الواقع الميداني يُظهر أن النظام القضائي لا يزال بعيدًا عن تحقيق بيئة إلكترونية متكاملة تُتيح تنفيذ إجراءات التقاضي عن بُعد بشكل شامل وآمن[1].

أ- استمرار الاعتماد شبه الكلي على النمط الورقي: معظم المحاكم الجزائرية، بما فيها المحاكم الإدارية، المدنية، والجزائية، لا تزال محدودة تُعالج الملفات القضائية بشكل ورقي بالكامل، سواء في ما يخص:

- تسجيل القضايا.
- التبليغات القضائية.
- تبادل المذكرات والمرافعات.

[1]- أ.عبد العزيز حنان، التقاضي الإلكتروني في القانون الجزائري، مجلة الإدارة الإلكترونية، العدد 7، 2021، ص47

- إصدار الأحكام وحفظ الأرشيف القضائي.

هذا النمط التقليدي لا يُواكب تطورات العصر، ويؤدي إلى:

✓ بطء الإجراءات.

✓ ارتفاع معدل الأخطاء اليدوية.

✓ صعوبة الوصول إلى المعلومات.

✓ تزايد الضغط على الموظفين الإداريين والقضاة[2].

ب- غياب منصة رقمية وطنية موحدة للتقاضي الإلكتروني: من التحديات الجوهرية التي تُضعف فعالية أي نظام قضائي رقمي، غياب التنسيق المعلوماتي والربط الشبكي بين مختلف الفاعلين في المنظومة القضائية، وهو ما تعاني منه الجزائر بشدة، حيث لا توجد إلى اليوم منصة وطنية شاملة أو موحدة تُتيح[3]:

- تسجيل الدعوى إلكترونيًا.
- دفع الرسوم القضائية عن بعد.
- تبادل المستندات الرقمية بين الخصوم وهيئة المحكمة.
- تتبع مواعيد الجلسات إلكترونيًا.
- تسلّم الأحكام القضائية إلكترونيًا.

مقارنة:

- في فرنسا، منصة **Télérecours** تُعد نموذجًا متقدمًا حيث يمكن للمحامين والجهات الإدارية التفاعل القضائي الكامل عبر الإنترنت[1].
- في الإمارات، منصات مثل: "العدل الذكي" أو "محاكم دبي الذكية" تُتيح تقديم الطلبات، إيداع المذكرات، حضور الجلسات، بل وحتى تنفيذ الأحكام إلكترونيًا[2].

ج- محاولات متفرقة غير مترابطة: رغم بعض المحاولات الإيجابية، إلا أنها غير منسقة وطنيا ولا تُشكل نظامًا مترابطًا، من أبرزها:

---

[2]- أ.خليل محمد، التحول الرقمي للقضاء: التحديات في الجزائر، ورقة بحثية مقدمة في ندوة العدالة الرقمية، جامعة الجزائر1، 2022

[3]- أ.بن شنات إيمان، العدالة الرقمية في الجزائر: التشخيص والآفاق، مجلة الحقوق والقانون، العدد 5، 2023، ص88

[1] - Ministére de la justice(France),Guide d utilisation de Télérecours,2022

[2]- محاكم دبي، الخدمات الذكية، الموقع الرسمي 2023

- منصة وزارة العدل الجزائرية: تتيح حجز مواعيد التوثيق، وطلب الاستشارات القانونية إلكترونيًا، لكن دون ربط فعلي بمنظومة التقاضي أو القضايا الجارية.
- الموقع الإلكتروني للمحكمة العليا: يقدّم معلومات عامة، ولكن لا يُمكّن من تقديم الطعون أو تتبع الملفات القضائية إلكترونيًا.
- تطبيقات محدودة لبعض المجالس القضائية (مثال: مجلس قضاء الجزائر أو وهران)، ولكنها تقتصر على خدمات إدارية بسيطة دون تمكين حقيقي للتقاضي الرقمي.

د– مشكلات متعلقة بالبنية التحتية الرقمية: ضعف تغطية الإنترنت عالية الجودة في العديد من مناطق الجزائر، خاصة داخل الجهات القضائية الواقعة خارج المدن الكبرى.

- نقص التجهيزات التقنية داخل المحاكم (حاسبات، خوادم، معدات الاتصال المرئي).
- غياب أنظمة مؤمّنة لإدارة البيانات القضائية الحساسة **(Data Protection & Cybersecurity).**
- غياب التدريب التقني للقضاة وموظفي العدالة على استخدام المنصات التكنولوجية.

هـ غياب الربط الإلكتروني بين الجهات القضائية والعدلية: لا يوجد نظام إلكتروني يربط بين:

- المحاكم المختلفة.
- النيابات العامة.
- الشرطة القضائية.
- كتابات الضبط.
- الإدارات الأخرى المعنية بالقضاء (كالسجل التجاري، المصالح العقارية...).

كما تفتقر مؤسسات التكوين القضائي والمهن القانونية إلى إدراج برامج تعليمية حديثة في مجال التقاضي الإلكتروني، وهو ما يُعمّق الفجوة بين التشريع والتطبيق.[1].

- **ضعف التكوين في المجال الرقمي لدى الفاعلين في العدالة:** رغم التقدم التكنولوجي الكبير وظهور منصات رقمية متعددة على مستوى العالم العربي والغربي، فإن غياب التكوين الفعّال والمتخصص يُعدّ من أكبر العوائق أمام إنجاح مشاريع التقاضي الإلكتروني، خصوصًا في الدول التي بدأت مؤخرًا بالتحول الرقمي.

[1]– .أ. عليوي، زهرة، القاضي الإلكتروني: تحديات تكوينه في الجزائر، مجلة علوم الإنسان، العدد 11، 2022، ص103

الفئات المتأثرة:

- القضاة: لا يتلقّى كثير منهم تكوينًا معمقًا في استعمال المنصات الرقمية، مما يؤدي إلى بطء أو تردد في تبني الحلول الذكية.
- المحامون: خاصة القدامى منهم، يجدون صعوبة في التعامل مع الوثائق الإلكترونية، المصادقة الرقمية، أو حتى المرافعة عن بعد.
- أعوان وموظفو كتابات الضبط: وهم الحلقة الإدارية الأهم، غالبًا ما يفتقرون للمعارف الأساسية في تسيير الملفات الإلكترونية أو التعامل مع أدوات الأرشفة الرقمية[2].

النتائج:

- مقاومة داخلية للتغيير بسبب عدم الإلمام بالتكنولوجيا.
- ارتباك إداري وإجرائي أثناء تطبيق إجراءات عن بُعد.
- ضعف في جودة الخدمات الرقمية المقدّمة للمتقاضين نتيجة غياب الكفاءة الرقمية.

➢ **غياب ثقافة رقمية قانونية مؤسساتية:** التحول الرقمي ليس مجرد استبدال الورق بالشاشة، بل يتطلب ثقافة مؤسساتية جديدة قوامها:

- السرعة في الأداء.
- الشفافية.
- المرونة الإجرائية.

غير أن هذه المبادئ لا تزال غائبة أو ضعيفة الترسخ داخل معظم المؤسسات القضائية، لأسباب منها:

✓ الطابع التقليدي الراسخ في المؤسسات القضائية، حيث تُعتبر الوثيقة الورقية والمرافعة الحضورية رمزين للشرعية القضائية.

✓ عدم تحديث المناهج التعليمية في معاهد القضاء والمدارس العليا للإدارة أو المحاماة بما يتناسب مع العصر الرقمي.

✓ غياب حملات تحسيسية وتوعوية في الوسط المهني والقانوني لتعريف الأطراف المختلفة بمزايا التقاضي الإلكتروني.

[2]– مداخلة الدكتور عبد الحميد بوشوشة، تكوين القاضي الرقمي، ندوة التحول الرقمي في العدالة، الجزائر العاصمة، 2023

يبين الواقع العملي لتطبيق التقاضي الإلكتروني تبايناً كبيراً بين الدول محل الدراسة. ففي حين قطعت فرنسا والإمارات أشواطاً متقدمة في هذا المجال، لا تزال الجزائر في مرحلة التمهيد، ما يفرض ضرورة الانتقال من الخطاب القانوني إلى إصلاحات ميدانية حقيقية.

الفرع الثاني: التحديات المشتركة والخاصة بكل دولة

أولا: التحديات المشتركة

- ضمان أمن المعلومات والسرية: تشترك الدول الثلاث في القلق من القرصنة وتسريب المعطيات.
- التكييف القانوني للإثبات الرقمي: ما زال الجدل قائماً حول حجية الأدلة الرقمية في بعض النزاعات.
- تأهيل الموارد البشرية: ضعف في المهارات الرقمية للقضاة والموظفين في بعض القطاعات[1].

ثانيا: التحديات الخاصة بالجزائر

- ضعف التغطية الشبكية في المناطق الداخلية.
- غياب تكوين موجه في الثقافة الرقمية داخل السلك القضائي.
- عدم صدور نصوص تنظيمية مفصلة تحدد إجراءات العمل الرقمي[2].

ثالثا: التحديات الخاصة بفرنسا

- الحاجة لتحديث منصات قديمة وتعويضها بنسخ أكثر أماناً.
- مقاومة بعض المحامين التقليديين للتحول الرقميّ[1].

رابعا: التحديات الخاصة بالإمارات

- كلفة البنية الرقمية المرتفعة رغم وجود تمويل.
- صعوبة تكيف بعض الفئات مع التطبيقات الذكية (خاصة كبار السن)[2].

---

[1]– أ.عبد الرحمان محمد، التقاضي الإلكتروني وأثره على فعالية القضاء، دار النهضة العربية، القاهرة، 2022، ص52

[2]– وزارة العدل الجزائرية، تقرير واقع التحول الرقمي في القضاء الجزائري، 2023، ص:13-18

[1]– جان بيير دوبوا، التحول الرقمي في القضاء الفرنسي، مجلة القانون الإلكتروني، العدد 10، 2021، ص102

[2]– أمحمد الكعبي، التحول الرقمي في النظام القضائي الإماراتي، دار الفكر العربي، دبي، 2022، ص77

رغم اختلاف السياقات، تتلاقى معظم الدول في مواجهة تحديات تقنية وقانونية تحول دون تفعيل مثالي للتقاضي الإلكتروني، مما يستوجب حلولاً مبتكرة تراعي خصوصيات كل منظومة قضائية[3].

الفرع الثالث: واقع وآفاق التقاضي الإلكتروني في الجزائر

أولا: الواقع

- النظام القضائي في الجزائر لا يزال تقليدياً في بنيته الإجرائية رغم بعض المحاولات الرقمية.
- توجد بعض المبادرات النموذجية في محاكم العاصمة، ولكنها غير معممة.
- يعاني القطاع من غياب إستراتيجية رقمية متكاملة خاصة بالقضاء[4].

ثانيا: الآفاق

- التكامل بين الإدارة الإلكترونية والعدالة: إذا تم تفعيل ربط العدالة الرقمية بباقي القطاعات مثل الأمن، الضرائب، والسجل التجاري، فإن فعالية النظام ستتضاعف.
- إمكانية الاستفادة من تجارب الدول الأخرى: خاصة النموذج الفرنسي في القضاء الإداري، والإماراتي في العدالة الذكية.
- تعزيز التكوين والتشريع: من خلال استحداث مدارس رقمية للقضاة والمساعدين القضائيين، وتحديث قوانين الإثبات الإلكتروني[5].

رغم الصعوبات، تمتلك الجزائر قاعدة قانونية أولية يمكن البناء عليها، لكن تحقيق عدالة إلكترونية فعّالة يتطلب إرادة سياسية واضحة، واستثماراً في التكوين، التجهيز، والتشريع.

يكشف التحليل المقارن للتطبيق العملي للتقاضي الإلكتروني عن واقع متفاوت بين الجزائر والدولتين محل المقارنة، مع بروز عراقيل تستدعي مقاربة شاملة للتعامل معها. فبينما تسير فرنسا والإمارات في طريق الرقمنة القضائية المتكاملة، تقف الجزائر أمام خيار استراتيجي: إما الاستمرار في النمط التقليدي، أو الشروع الجاد في إصلاح رقمي حقيقي يعيد للعدالة الجزائرية مكانتها في عصر التحول الرقمي.

---

[3]– أ.يوسف سالم، التحديات القانونية والتقنية في الرقمنة القضائية: دراسة مقارنة، مجلة العدالة الرقمية، 2024، ص30

[4]– تقرير وزارة العدل الجزائرية، التحول الرقمي في القضاء : واقع وآفاق، 2024، ص22

[5] – أ.كمال بن جدو، آفاق تطوير العدالة الرقمية في الجزائر، مجلة القانون والإدارة الرقمية ، 2023، ص50

يكشف تحليل التجارب المقارنة في مجال التقاضي الإلكتروني، لاسيما بين فرنسا، الإمارات العربية المتحدة، والجزائر، عن تباينات جوهرية في مسارات التطوير ومستويات النضج الرقمي داخل الأنظمة القضائية. فقد برزت التجربتان الفرنسية والإماراتية كنموذجين متقدمين، الأول بحكم البنية التشريعية العريقة والتحول الممنهج نحو الرقمنة القضائية، والثاني بفضل الرؤية الإستباقية والاستثمار المؤسسي في الذكاء الاصطناعي والخدمات العدلية الذكية.

في المقابل، تُظهر التجربة الجزائرية نوعاً من التردد في الانتقال السلس نحو العدالة الرقمية، نتيجة لمجموعة من العراقيل القانونية، التقنية، والبشرية. ومع ذلك، فإن المؤشرات الحالية والسياسات الوطنية للرقمنة تبشّر بإمكانيات واعدة إذا ما تم استغلالها بفعالية، مع ضرورة الاستفادة من النماذج المقارنة لبناء منظومة تقاضي إلكترونية شاملة ومتكاملة.

وعليه، فإن الخروج من النمط التقليدي في إدارة العدالة، والانخراط الجاد في مسار التحول الرقمي، لم يعد خياراً ترفياً، بل ضرورة تمليها متطلبات العصر الحديث، وهو ما يفرض على المشرع وصانع القرار في الجزائر تحريك عجلة الإصلاح بوتيرة متسارعة، نحو بناء قضاء إلكتروني أكثر فاعلية وشفافية ونجاعة[1].

إنّ استعراض التجارب المقارنة، سواء على الصعيد الأوروبي من خلال منصة **Télérecours** الفرنسية، أو على الصعيد العربي من خلال تجربة محاكم دبي الذكية، يكشف عن تباين في المقاربات والمنهجيات المعتمدة، مع اتفاق في الأهداف المتمثلة أساسًا في تسريع إجراءات التقاضي، وتسهيل ولوج المتقاضين إلى العدالة، وتحسين كفاءة الجهاز القضائي.

وتؤكد هذه النماذج أن الإرادة السياسية، والتأطير القانوني، والدعم التكنولوجي، تعد ركائز أساسية لنجاح عملية التحول الرقمي في مجال العدالة. كما أن هذه التجارب تقدم دروسًا قيّمة للدول الراغبة في رقمنة العدالة، ومنها الجزائر، التي يمكنها الاستفادة من الممارسات الفضلى وتجاوز التحديات المطروحة، بما يضمن بناء نظام قضائي أكثر كفاءة، وشفافية، وملائمة للتحولات الرقمية.

[1]– أ.سامية رحماني، التحول الرقمي في النظام القضائي الجزائري: تحديات وحلول، منشورات جامعة الجزائر، 2024، ص:84،85

خاتمة

خاتمة:

لقد أفضت الدراسة المقارنة لموضوع التقاضي الإلكتروني في ضوء التجارب الجزائرية، الفرنسية، والإماراتية، إلى نتائج جوهرية تؤشر على تباين عميق في مسارات التحول الرقمي داخل المنظومات القضائية محل البحث، سواء من حيث الإطار القانوني، أو التطبيق العملي، أو مستوى الجاهزية التقنية والمؤسساتية،فالتجربة الجزائرية، وإن شهدت في السنوات الأخيرة بعض المحاولات المحتشمة لرقمنة الخدمات القضائية، إلا أنها ما تزال حبيسة النمط التقليدي، في ظل تأخر إصدار التشريعات المنظمة للتقاضي عن بُعد، وضعف البنية التحتية الرقمية، وغياب التكوين المنهجي في الثقافة الرقمية لدى القضاة وأعوان العدالة، في المقابل تُعد التجربة الفرنسية نموذجًا ناضجًا بفضل منصة (Télérecours) التي مكّنت من رقمنة التقاضي الإداري بشكل ممنهج، مدعوم بإطار تشريعي متدرج، رغم استمرار بعض التحديات مثل مقاومة التغيير والحفاظ على أمن البيانات.

أما الإمارات العربية المتحدة فقد نجحت في ترسيخ تجربة عدالة ذكية متكاملة من خلال استثمارات واسعة في الذكاء الاصطناعي والمنصات الرقمية، ضمن رؤية إستراتيجية عززت من فعالية الجهاز القضائي وسرّعت وتيرة الفصل في النزاعات.

إن التحليل المقارن للتحديات أظهر وجود قواسم مشتركة بين الدول الثلاث، لاسيما الحاجة لضمان أمن المعلومات، والتكفّل القانوني بالإثبات الرقمي، وضعف التكوين البشري المتخصص، بينما تبرز التحديات الخاصة في الجزائر من خلال غياب خارطة طريق رقمية، وضعف الربط الشبكي، ومحدودية التنسيق بين القطاعات العدلية والمرافق السيادية الأخرى .غير أن ما يجمع بين هذه التجارب جميعاً هو ما يتيحه التقاضي الإلكتروني من فوائد ملموسة على مستوى تسريع الإجراءات، وتخفيف العبء على المحاكم، وتقليص التكاليف المالية، وتوفير الوقت والجهد على المتقاضين والإدارة القضائية على حد سواء.

إذ إن العدالة الرقمية لم تعد مجرّد خيار تقني، بل أصبحت أداة إستراتيجية لإعادة هيكلة القضاء وتحقيق النجاعة والشفافية والولوج السلس إلى العدالة .وانطلاقًا من ذلك، فإن تحقيق انتقال نوعي في الجزائر يتطلب إرادة سياسية حقيقة تُترجم إلى إصلاح تشريعي شامل، يُؤسس لمنصات وطنية موحدة للتقاضي، ويوفر التكوين المهني والتقني للقضاة وكتّاب الضبط مع ضرورة الانفتاح على التجارب الدولية الناجحة، وتكييفها مع الواقع المحلي.

وعليه، فإن الآفاق المستقبلية للتقاضي الإلكتروني في الجزائر تظل مرهونة بمدى توفر الإرادة السياسية الجادة لتبني إصلاح تشريعي ومؤسساتي شامل، يبدأ بإنشاء منصات موحدة للتقاضي، يصاحبها إعداد قانون متكامل للإجراءات الرقمية، وتوسيع نطاق التكوين الأكاديمي والمهني للفاعلين في القطاع العدلي، فضلاً عن الربط البيني بين المنظومة القضائية وباقي المرافق الإدارية (مثل الأمن، الضرائب، السجل التجاري...) لضمان فعالية المنظومة.

فإن اللحاق بركب التحول الرقمي في مجال العدالة لم يعد خياراً ترفياً، بل ضرورة تمليها متغيرات الواقع ومتطلبات الوصول إلى عدالة ناجعة وشفافة، ولذا على الجزائر أن تُحوّل دروس المقارنة إلى مسار إصلاح وطني فعلي، يزاوج بين التكيّف القانوني، الجاهزية التقنية، والتحديث الثقافي للمنظومة القضائية، من أجل بناء قضاء إلكتروني يليق بالمواطن الجزائري ويعكس التزامات الدولة الحديثة في العصر الرقمي.

وختاماً فإن المضي في مسار التحول الرقمي في مرفق القضاء لم يعد ترفًا مؤسساتيًا،بل ضرورة تمليها متطلبات العصر ومتغيراته، وهو ما يفرض على المشرع وصانع القرار في الجزائر أن يبادر إلى بناء منظومة تقاضي إلكتروني قادرة على تحقيق عدالة فعّالة ،مرنة، وسريعة، تكون في خدمة المواطن، وتنسجم مع طموحات الدولة الجزائرية في تحديث المرفق العام وبناء مجتمع رقمي متكامل.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

أولا : المصادر

1- القوانين:

- القانون رقم (05-10) المؤرخ في: 20 يونيو 2005، المعدل ويتمم الأمر رقم (75-58) المؤرخ في 26 سبتمبر 1975، والمتضمن القانون المدني المعدل والمتمم، ج.ر.ج.ج العدد 44، الصادرة في: 26 يونيو 2005.
- القانون رقم (15-04) المؤرخ في: 01 فبراير سنة 2015، يحدد القواعد العامة المتعلقة بالتوقيع والتصديق الإلكترونيين، ج.ر.ج.ج العدد 6، الصادرة في: 10 فيفري 2015.
- القانون رقم (08-09) المؤرخ في: 25 فيفري 2008، المتضمن قانون الإجراءات المدنية والإدارية، ج.ر.ج.ج العدد 21، الصادرة في: 2008/04/23.
- القانون رقم (18-05) المؤرخ في: 10 ماي 2018، المتعلق بالتجارة الإلكترونية، ج.ر.ج.ج العدد 28، الصادرة في: 16 ماي 2018.
- القانون رقم (18-07) المؤرخ في: 10 جوان 2018، المتعلق بحماية الأشخاص الطبيعية في معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي، ج.ر.ج.ج العدد 34، الصادرة في: 10 يونيو 2018.
- القانون رقم (15-03) المؤرخ في 01 فبراير 2015، المتعلق بعصرنة العدالة، ج.ر.ج.ج العدد 6، الصادرة في 10 فبراير 2015.

2- المراسيم التنفيذية:

- المرسوم التنفيذي رقم (02-410) المؤرخ في: 26 نوفمبر2002، يتضمن تنظيم الإدارة المركزية في وزارة العدل، ج.ر.ج.ج العدد 30، الصادرة في:2002/12/04.
- المرسوم رقم (04-333) المؤرخ في 2004/10/24، يتضمن تنظيم الإدارة المركزية في وزارة العدل، ج.ر.ج.ج العدد 64، الصادرة بتاريخ: 2004/10/24

- المرسوم التنفيذي رقم (20-69) المؤرخ في: 21 مارس 2020، المتعلق بتدابير الوقاية من انتشار فيروس كورونا (كوفيد-19) ومكافحته، ج.ر.ج.ج العدد 15، الصادرة في 21 مارس 2020.
- المرسوم التنفيذي رقم (20-343) المؤرخ في: 22 نوفمبر2020، المتعلق برقمنة المرافق العمومية، ج.ر.ج.ج العدد 71 الصادرة بالتاريخ: 2020.

3- القوانين والمراسيم الأجنبية:

- القانون رقم (2000-230) المؤرخ في: 13 مارس 2000، المتعلق بالتوقيع الإلكتروني، ج.ر.ج.ف العدد 62، الصادرة بالتاريخ: 14مارس 2000
- المرسوم رقم (2010-164) المؤرخ في 22 فيفري 2010، المنشور في ج.ر.ج.ف عدد 45، الصادرة بالتاريخ: 08 أوت 2010
- القانون الاتحادي رقم 10 لسنة 2017 بشأن استخدام التقنية في الإجراءات الجزائية، ج.ر.لدولة الإمارات العدد 626، الصادرة في: 31 أكتوبر2017.
- القانون الاتحادي رقم (46) لسنة 2021، بشأن المعاملات الإلكترونية وخدمات الثقة، ج.ر.لدولة الإمارات العدد 713، الصادرة بالتاريخ: 26 سيتمبر2021
- اللائحة التنفيذية لقانون الإجراءات المدنية الإماراتي بعد تعديل 2020، وفق التعديلات الواردة في القرار الوزاري رقم (57) لسنة 2008 المعدل، ج.ر. لدولة الإمارات العدد 690، الصادرة بالتاريخ: 15 نوفمبر 2020.
- محاكم دبي، اللائحة التنفيذية للإجراءات المدنية والجزائية الرقمية، صادر بموجب تعميم إداري رقم (03) سنة 2020.
- قرار مجلس الدولة الفرنسي بتاريخ 30 ديسمبر 2013، رقم 355556 الخاص بالطعون أمام مجلس الدول، ج.ر.ج.ف لسنة 2014.
- مجلس الدولة الفرنسي، التحول الرقمي في القضاء الإداري، التقرير السنوي لسنة 2018.
- أحكام قضائية صادرة عن محاكم دبي بين (2020-2023)، وثقت في تقارير المحاكم السنوية.

- المرسوم رقم 2016-1481 المؤرخ بتاريخ: 02 نوفمبر 2016، المتعلق بإلزامية استخدام المنصة. ج.ر.ج.ف 4 رقم 0257، بتاريخ نوفمبر 2016.
- القرار الإداري رقم 30 لسنة 2020 بشأن تفعيل نظام التقاضي عن بعد، صادر عن مدير عام محاكم دبي، منشور على الموقع الرسمي لمحاكم دبي، أبريل 2025.
- وزارة الاقتصاد الإمارات، الإستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي، تقرير رسمي ضمن رؤية الإمارات2031، منشور سنة 2021.

4- تقارير قضائية:

- وزارة العدل الجزائرية، تقرير واقع التحول الرقمي في القضاء الجزائري، لسنة 2023.
- تقرير وزارة العدل الجزائرية، التحول الرقمي في القضاء: واقع وآفاق، سنة 2024.

5- المعاجم والقواميس:

- ابن منظور جمال الدين محمد بن مكرم، لسان العرب، ج 10، ط3، سنه 1414هـ.
- شعبان عبد العاطي عطية، معجم الوجيز، مجمع اللغة العربية، القاهرة، ط1، 1980.

ثانيا: المراجع

1- الكتب باللغة العربية:

- أسعد فاضل منديل، التقاضي عن بعد: دراسة قانونية، كلية القانون، جامعة القادسية، العراق، لسنة 2014.
- خالد ممدوح إبراهيم، التقاضي الإلكتروني، الدعوى الالكترونية وإجراءاتها إمام المحاكم، دار الفكر الجامعي للنشر، الإسكندرية، سنة 2008.
- خالد ممدوح إبراهيم، الدعوى الإلكترونية وإجراءاتها إمام المحاكم، دار الفكر الجامعي الإسكندرية، سنة 2008.
- عبد الرحمان محمد، التقاضي الإلكتروني وأثره على فعالية القضاء، دار النهضة العربية، القاهرة، سنة 2022.
- محمد الكعبي، التحول الرقمي في النظام القضائي الإماراتي، دار الفكر العربي، دبي، سنة 2022..

2- المراجع باللغة الأجنبية:

- CNIL, Archivage des données judiciaires numérique, rapport 2021
- CNL, sécurité des plateformes numérique judicaires, bulletin 2021
- Code de justice administrative modifié par le décret N°2013-730 du13 aout 2013 relatif a la communication électronique devant les juridictions administratives, journal officiel de la république française 15 aout 2013
- Code de justice administrative (France), article L112-6, version consolidée 2023
- Conseil d état télécours :mode d'emploi, consulté en avril.2022
- Conseil d'état, vers une justice numérique: bilan et perspectives, rapport général, 2022
- Conseil d'états statistiques annuelles sur le contentieux administratif, édition 2021
- Conseil d'état, instruction N° JUSC1323274C du 22 octobre 2013 relative a la généralisation de télérecours devant les juridictions administratives.
- Conseil d'état, télérecours: fonctionnement et bilan rapport technique, 2020, P16
- Conseil détat, Billan télérecours2021, rapport officiel
- Direction des services judiciaires, Réorganisation du personnel suite a la numérisation, note interne 2019
- Direction du budget-ministre de la Réduction des couts administratifs liés à la dématérialisation2021،
- Ministère de la justice (France), guide d'utilisation de la plateforme tél recours, édition 2022
- Ministère de la justice(France), Guide d utilisation de Télérecours, 2022
- Ministère de la justice, conditions d utilisation de télérecours, document technique 2023, P08 Décret N° 2010-164 du 22.2.2010, art 2 et 4
- Ministère de la justice, télécourecours et transformation digitale de la justice, rapport tecghnique2020
- Ministère de la justice, télérecours et transparence, judiciaire, guide 2021
- Ministère de la justice, Télérecours-Interactions avec les juridictions, guide pratique, 2022
- Portail télérecours , rubrique connexion et sécurité. justice.fr
- Règlement (UE) 2016/679 du parlement européen (RGPD), art 32
- Règlement Général sur la protection des Données (RGPD), règlement (UE) 2016/679.

3- المقالات العلمية:

- أشرف جودة محمد محمود، المحاكم الإلكترونية في ضوء الواقع الإجرائي المعاصر، مجلة الشريعة والقانون، جامعة الأزهر، مصر، العدد 35، الجزء 3، لسنة 2020.

- بن سعيد نادية، إصلاح العدالة ورقمنتها في الجزائر،مجلة القانون والإصلاح، العدد 5، لسنة 2021.
- بن شنات إيمان، العدالة الرقمية في الجزائر: التشخيص والآفاق، مجلة الحقوق والقانون، العدد 5، لسنة 2023.
- بن عيسى زهرة، التقاضي الالكتروني ودوره في ضمان استمرارية مرفق القضاء أثناء الأزمات، مجلة العلوم القانونية والسياسية، العدد 18، جامعة ورقلة، الجزائر، لسنة 2021.
- بن موسى فاطمة الزهراء، التقاضي الإلكتروني: التحديات وآفاق المستقبل، مجلة التحول الرقمي و القانون، العدد 2، لسنة 2023.
- بوغوتة فتيحة، الرقمنة القضائية في الجزائر: قراءة في الواقع والآفاق، مجلة الدراسات القانونية، العدد 4، لسنة 2022.
- ترجمان نسيمة، آلية التقاضي الالكتروني في البيئة الرقمية، مجلة علمية دولية محكمة، مخبر السيادة والعولمة، جامعة بحي فارس، المدية– الجزائر، مجلد 05، العدد 02 سنة 2019.
- جان بيير دوبوا، التحول الرقمي في القضاء الفرنسي، مجلة القانون الإلكتروني، العدد 10، لسنة 2021.
- رباب محمود عامر، التقاضي في المحكمة الالكترونية، مجلة كلية التربية للبنا للعلوم الإنسانية، العدد 25، لسنة 2019.
- الزغيدي سمير، التقاضي الإلكتروني في القانون المقارن، مجلة القانون الرقمي، العدد 3، لسنة 2022.
- سامية رحماني، التحول الرقمي في النظام القضائي الجزائري: تحديات وحلول، منشورات جامعية الجزائر، 2024.
- سامية علالي التحول الرقمي وأثره على تخفيف أعباء التقاضي، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، العدد 5، جامعة ورقلة، لسنة 2022.
- سعيد الكعبي، التحول الرقمي في القضاء الإماراتي: قراءة تحليلية، مجلة الدراسات القانونية الإماراتية، العدد 88، لسنة 2022.

- عبد الحق نبيل، رقمنة قطاع العدالة في الجزائر: بين الواقع والتحديات، مجلة الدراسات القانونية المعاصرة، العدد 6، لسنة 2021.
- عبد العزيز حنان، التقاضي الإلكتروني في القانون الجزائري، مجلة الإدارة الإلكترونية، العدد 7، لسنة 2021.
- عبد الله القحطاني، العدالة الرقمية في دولة الإمارات: محاكم دبي نموذجا، مجلة الدراسات القضائية، العدد 19، لسنة 2022.
- عصماني ليلى، نظام التقاضي الالكتروني، نظام التقاضي الالكتروني آلية لإنجاح الخطط التنموية، مجلة المفكر، جامعة وهران 2، العدد 13، فيفري 2016.
- عليوي زهرة، القاضي الإلكتروني: تحديات تكوينه في الجزائر، مجلة علوم الإنسان، العدد 11، لسنة 2022.
- فاطمة الزهراء سبع، الرقمنة القضائية كآلية لتعزيز الشفافية والنزاهة في مرفق العدالة، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، العدد 27، جامعة تبسة، الجزائر لسنة 2021.
- فاطيمة حايطي ونبيلة هروال، نظام التقاضي الالكتروني بين تحسين جودة العمل القضائي وتحديات الفضاء الرقمي، مجلة العلوم القانونية والسياسية، العدد 33، جامعة باتنة، لسنة 2021.
- كمال بن جدو، آفاق تطوير العدالة الرقمية في الجزائر، مجلة القانون والإدارة الرقمية، لسنة 2023.
- لرقط فريدة، هوام علاوة، التقاضي الالكتروني، مجلة البحوث في العقود وقانون الأعمال، مجلد 6، العدد 4، لسنة 2021.
- محمد المانوني، العدالة الرقمية مدخل لمواكبة التحول الرقمي ومتطلبات الاقتصاد الجديد، مجلة القانون والأعمال الدولية، العدد 35، لسنة 2021.
- مخلوفي عبد المالك، العدالة الإلكترونية في الجزائر: الواقع والطموح، مجلة السياسات العامة، العدد 7، لسنة 2023.
- مداح حاج علي، آلية التقاضي الالكتروني في البيئة الرقمية، مجلة الدراسات القانونية، مجلد 5، العدد 2، جوان 2019.

- هدي عبدلي الكعابي، محمد الحراوي: التقاضي عن بعد، مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية، العدد 1، لسنة 2016.
- يوسف سالم، التحديات القانونية والتقنية في الرقمنة القضائية: دراسة مقارنة، مجلة العدالة الرقمية، لسنة .2024

4- الرسائل والمذكرات الجامعية:

- أمال خليف، التقاضي الالكتروني وأثره في تسريع الفصل في المنازعات، مذكرة ماستر، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، سنة 2021.
- دباش أسماء، التقاضي عن بعد ودوره في تحسين جودة العمل القضائي، مذكرة ماستر جامعة الجزائر 1، لسنة 2023.
- سهام بن يحي، التقاضي الالكتروني ودوره في تحسين جودة القرارات القضائية، مذكرة ماستر ، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر، لسنة 2022 .
- اللجنة الوطنية للمعلومات والحريات، أمن البيانات في المعاملات القضائية الإلكترونية، مذكرة تقنية، لسنة 2020.
- محمد العربي، تحديث القضاء والتحول الرقمي كآلية لتحقيق فعالية العدالة، مذكرة ماستر كلية الحقوق، جامعة الجزائر 1، لسنة 2022.
- نسرين دغموش، التقاضي الالكتروني كآلية لتحديث القضاء، مذكرة ماستر، جامعة محمد خيضر بسكرة، لسنة 2022.
- يسرى الكعري، التقاضي الالكتروني: بين رهان تحديث الإدارة القضائية وتحديات الفضاء الرقمي، مذكرة ماستر، كلية الحقوق ولعلوم السياسية، جامعة تونس المنار، لسنة .2022

5- الندوان العلمية:

- خليل محمد، التحول الرقمي للقضاء: التحديات في الجزائر، ورقة بحثية مقدمة في ندوة العدالة الرقمية، جامعة الجزائر 1، لسنة 2022.
- عبد الحميد بوشوشة، تكوين القاضي الرقمي، ندوة التحول الرقمي في العدالة، الجزائر العاصمة، لسنة 2023.

6- المواقع الإلكترونية:

- وزارة العدل الجزائرية، الموقع الرسمي:**justice.gov.dz**، تاريخ الولوج 12 أفريل 2025 على الساعة: 30: 19
- دائرة محاكم دبي، الخدمات الذكية لمحاكم دبي، الموقع الرسمي: **https://www.dc.gov.ae**، تاريخ الولوج 01 أفريل 2025، على 21:50.
- محاكم دبي، التقاضي عن بعد خلال جائحة كوفيد 19، ابتداءا 2021.
- محاكم دبي، الخدمات الرقمية: الإشعارات الذكية، ابتداءا 2023.
- محاكم دبي، خدمة طلباتي الإلكترونية، ابتداءا 2023.
- محاكم دبي، الروبوت الذكي "حمد"-خدمات المحادثة التفاعلية، ابتداءا 2023.
- وزارة العدل الإماراتية،خطة التحول الرقمي في قطاع العدالة، ابتداءا 2021.
- محاكم دبي، الخدمات الذكية، الموقع الرسمي، ابتداءا 2023.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

بسملة

كلمة شكر

إهداء

مقدمة 2/1

الفصل الأول: الإطار النظـــري والقانوني للتقاضي الإلكتروني في الجزائر

تمهيد 4

المبحث الأول: ماهية التقاضي الإلكتروني 5

المطلب الأول: التقاضي الإلكتروني 5

الفرع الأول: المفهوم اللغوي والاصطلاحي للتقاضي الإلكتروني 6

أولا: التقاضي الالكتروني لغة 6

ثانيا: التقاضي الالكتروني اصطلاحا 6

الفرع الثاني: الخصائص القانونية للتقاضي الإلكتروني 8

أولاً: الطابع الرقمي للإجراءات القضائية 8

ثانياً: الاعتماد على التوقيع الإلكتروني 9

ثالثاً: الطابع غير المادي للمرفقات والمستندات 9

رابعاً: الطابع الزمني الفوري 9

خامساً: الطابع اللامكاني (الافتراضي) 10

سادساً: الحاجة إلى بيئة تشريعية وتقنية متكاملة 10

سابعاً: الشفافية وقابلية التتبع الرقمي 10

ثامنا: سداد مصاريف الدعوى الالكترونية 11

الفرع الثالث: الفرق بين التقاضي الإلكتروني والتقاضي التقليدي 11

أولاً: من حيث الشكل والإجراءات 12

ثانياً: من حيث الوسائل المعتمدة في الإثبات 12

ثالثاً: من حيث الحضور في الجلسات 12
رابعاً: من حيث السرعة والفعالية 13
خامساً: من حيث التكاليف 13
سادساً: من حيث الإطار القانوني 14
سابعاً: من حيث طبيعة العلاقة بين المتقاضي والقضاء 14
المطلب الثاني: مميزات وأهداف التقاضي الإلكتروني 14
الفرع الأول: المزايا الإجرائية والتقنية للتقاضي الإلكتروني 15
أولًا: تسريع الإجراءات القضائية وتسهيلها 15
1- تبادل المذكرات والوثائق عبر المنصات الرقمية 15
2- تحديد الجلسات عن بعد والإخطار الفوري 15
ثانيًا: ضمان الاستمرارية القضائية في الظروف الاستثنائية 16
ثالثًا: تقليل الأخطاء وتحسين الحوكمة القضائية 16
رابعًا: تحسين تجربة المتقاضي وتعزيز الشفافية 17
1- إمكانية الولوج إلى الملف القضائي في أي وقت 17
2- تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد 17
الفرع الثاني: الأهداف الإستراتيجية لاعتماد التقاضي الإلكتروني 17
أولاً: تحديث الإدارة القضائية وتعزيز الحوكمة 17
ثانيًا: تعزيز الوصول إلى العدالة وتحقيق مبدأ المساواة 18
ثالثًا: تحقيق الأمن القانوني والثقة في العدالة 18
رابعًا: التكيّف مع متطلبات الاقتصاد الرقمي والعولمة 19
الفرع الثالث: انعكاسات التقاضي الإلكتروني على تحسين فعالية العدالة 19
أولًا: تسريع إجراءات الفصل في القضايا 20
ثانيًا: تقليص التكاليف المالية للتقاضي 20
ثالثًا: تحسين جودة الأحكام وتعزيز الحوكمة القضائية 21
رابعًا: تعزيز شفافية القضاء ومكافحة الفساد 21

المبحث الثاني: الإطار القانوني للتقاضي الإلكتروني في الجزائر 22
المطلب الأول: الأساس القانوني للتقاضي الإلكتروني في الجزائر 22
الفرع الأول: القوانين العامة ذات العلاقة بالتقاضي الإلكتروني 22
أولا: القانون رقم (15-04) المتعلق بالتوقيع والتصديق الإلكترونيين 23
ثانيا: القانون رقم (18-05) المتعلق بالتجارة الإلكترونية 23
ثالثا: قانون الإجراءات المدنية والإدارية 24
رابعا: قانون رقم (18-07) المتعلق بحماية الأشخاص الطبيعيين في معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي 24
خامسا: القانون (15-12) المتعلق بحماية الطفل 25
سادسا: القانون (15-03) المتضمن عصرنة العدالة 25
سابعا: الأمر (15-02) المعدل والمتمم لقانون الإجراءات الجزائية 26
الفرع الثاني: المراسيم والتنظيمات الوزارية ذات الصلة بالتقاضي الإلكتروني 27
أولا: علاقة المرسوم (02-410) بالتقاضي الإلكتروني في الجزائر 27
ثانيا: علاقة المرسوم (04-333) بالتقاضي الإلكتروني 28
1- الإطار التمهيدي للرقمنة القضائية 28
2- تحسين فعالية الجهاز القضائي 28
3- إمكانية التواصل الإلكتروني بين الجهات القضائية 28
4- عدم شموليته لتفاصيل التقاضي الإلكتروني 28
ثالثا: تعليمات وزارة العدل بشأن رقمنة الإجراءات القضائية 29
الفرع الثالث: الشبكة القضائية ومنصة "إعلامية" التابعة للوزارة 29
أولا: الشبكة القضائية 29
ثانيا: منصة "إعلامية" التابعة للوزارة 30
المطلب الثاني: الصعوبات القانونية والتقنية في تطبيق التقاضي الإلكتروني 31
الفرع الأول: الصعوبات القانونية والإجرائية 31
الفرع الثاني: التحديات التقنية والبنية التحتية في تطبيق التقاضي الإلكتروني 34

أولا: ضعف التغطية الشبكية والربط الإلكتروني..... 34
ثانيا: غيابات التجهيزات الخاصة بذوي الاحتياجات الخاصة..... 34
ثالثا: مشاكل الأمن السيبراني وحماية المعطيات..... 34
رابعا: الحاجة إلى بناء ثقة رقمية..... 34
خامسا: انعكاسات ضعف التكامل..... 35
الفصل الثاني: التجارب المقارنة في مجال التقاضي الإلكتروني
تمهيد..... 37
المبحث الأول: التجارب الأوروبية والعربية في مجال التقاضي الإلكتروني..... 38
المطلب الأول: التجربة الفرنسية (منصة Télérecours)..... 38
الفرع الأول: الإطار القانوني للتقاضي الإلكتروني في فرنسا..... 38
أولا: الأسس القانونية للتقاضي الإلكتروني..... 39
ثانيا: الضوابط والمبادئ المنظمة..... 39
ثالثا: تكريس القضاء الإداري الفرنسي للتقاضي الإلكتروني..... 40
الفرع الثاني: آلية عمل منصة (Télérecours)..... 40
أولا: التسجيل والدخول إلى المنصة..... 40
ثانيا: تقديم الدعوى والوثائق إلكترونيًا..... 40
ثالثا: الإعلام بالقرارات والمرافعات..... 41
رابعا: التفاعل مع المحكمة..... 41
خامسا: التخزين والنسخ المؤمنة..... 41
الفرع الثالث: أثر المنصة على تطوير العدالة الرقمية..... 41
1- تسريع الإجراءات وتحسين الأداء القضائي..... 42
2- تخفيف العبء على القضاة وموظفي المحاكم..... 42
3- تعزيز الشفافية والمساواة في الولوج إلى العدالة:..... 42
4- الحد من التكاليف المادية والإدارية..... 42
5- تأمين المعطيات الشخصية ومكافحة التزوير..... 43

المطلب الثاني: التجربة الإماراتية–محاكم دبي الذكية..... 43
الفرع الأول: التشريعات المنظمة للتقاضي الذكي في الإمارات..... 44
1– القانون الاتحادي رقم 10 لسنة 2017 بشأن استخدام تقنية المعلومات في المجالات القضائية..... 44
2– القانون الاتحادي رقم (46) لسنة 2021 بشأن المعاملات الإلكترونية وخدمات الثقة 44
3– لائحة الإجراءات المدنية المعدلة لسنة 2020 45
4– التشريعات المحلية الخاصة بمحاكم دبي..... 45
5– الاعتراف القضائي بالمستندات الرقمية 45
الفرع الثاني: الخدمات الرقمية لمحاكم دبي 45
1– منصة التقاضي عن بُعد (Smart Litigation Platform) 46
2– نظام الإشعارات الإلكترونية (Smart Notification)..... 46
3– التوقيع الرقمي وتوثيق العقود إلكترونيًا 46
4– خدمة "طلباتي" الذكية..... 47
5– الخدمات القضائية عبر تطبيق الهواتف الذكية..... 47
الفرع الثالث: التحول الرقمي في الجهاز القضائي الإماراتي..... 47
1– البنية التحتية الرقمية للمحاكم..... 48
2– اعتماد الذكاء الاصطناعي..... 48
3– إطلاق المحكمة الذكية 48
4– تطوير الموارد البشرية القضائية 48
5– تكامل المنظومة القضائية مع القطاعات الأخرى..... 49
المبحث الثاني: أوجه المقارنة من حيث الإطار القانوني للتقاضي الإلكتروني بين الجزائر، فرنسا، والإمارات 50
المطلب الأول: أوجه المقارنة من حيث الإطار القانوني والتقني..... 50
الفرع الأول: التشريعات الجزائرية مقابل الفرنسية 51
أولاً: التشريع الجزائري..... 51

1- قانون التوقيع والتوثيق الإلكتروني (15-04)..... 51
2- قانون التجارة الإلكترونية (18-05) 51
3- قانون حماية المعطيات الشخصية (18-07) 51
4- غياب نص خاص ينظم عملية التقاضي الإلكتروني..... 51
ثانياً: التشريع الفرنسي..... 51
1- قانون الإجراءات الإدارية (Code de justice administrative)..... 51
2- قانون المعلوماتية والحريات (Loi Informatique et Libertés) 51
3- منصة (Télérecours) 52
ثالثا: المشرع الإماراتي 52
1- القانون الاتحادي رقم 10 لسنة 2017 بشأن استخدام التقنية في الإجراءات القضائية..52
2- اللائحة التنظيمية لمحاكم دبي 52
3- الإستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي 52
4- نظام التقاضي الذكي 52
الفرع الثاني: مقارنه تقنيه بين منصات التقاضي الإلكتروني في الجزائر، فرنسا والإمارات.. 54
أولا: منصة "إعلامية" في الجزائر 54
ثانيا: منصة Télérecours في فرنسا 54
ثالثا: نظام محاكم دبي الذكية 55
الفرع الثالث: تحليل الفروقات الجوهرية..... 57
أولا: المرجعية القانونية الصريحة 57
1- الإلزام والإجبار القانوني 57
2- الجهوزية المؤسسية 57
3- حماية البيانات والخصوصية..... 57
المطلب الثاني: التطبيق العملي والتحديات والحلول 58
الفرع الأول: مدى تطبيق التقاضي الإلكتروني في الجزائر مقارنة بفرنسا والإمارات 58
أولًا: واقع التقاضي الإلكتروني في الجزائر 59

1- محدودية الإطار القانوني والتنظيمي 59
2- البنية التحتية التقنية المحدودة 60
الفرع الثاني: التحديات المشتركة والخاصة بكل دولة 64
أولا: التحديات المشتركة 64
ثانيا: التحديات الخاصة بالجزائر 64
ثالثا: التحديات الخاصة بفرنسا 65
رابعا: التحديات الخاصة بالإمارات 65
الفرع الثالث: واقع وآفاق التقاضي الإلكتروني في الجزائر 65
أولا: الواقع 65
ثانيا: الآفاق 65
خاتمة 69
قائمة المصادر والمراجع 72
فهرس المحتويات 81
ملخص الدراسة

ملخص الدراسة:

تتناول هذه المذكرة موضوع التقاضي الإلكتروني في القانون الجزائري المقارن، باعتباره أحد أبرز مظاهر التحول الرقمي في مجال العدالة، ووسيلة حديثة لتفسير ولوج الأفراد والمؤسسات إلى خدمات القضاء لجعله أكثر كفاءة وشفافية، وقد تم التطرق فيها إلى ما يلي:

- الإطار النظري والقانوني الذي ينظم هذا النوع من التقاضي في الجزائر مع استعراض أهم الصعوبات القانونية والتقنية التي تعترضه.
- دراسة التجارب المقارنة من خلال تحليل المؤرخين رائدين التجربة الفرنسية و التجربة الإماراتية مع دراسة مقارنة بينها وبين الحالة الجزائرية من حيث الإطار القانوني ومستوى التطبيق و كذا التحريات والحلول المعتمدة مواكبة التطورات في هذا المجال.

الكلمات المفتاحية:

التقاضي الإلكتروني، القانون الجزائري، التشريع الوطني، التشريعات المقارنة، المنصات الإلكترونية، التوقيع الإلكتروني، الدفع الإلكتروني، المحكمة الإلكترونية.

Abstract:

This memorandum examines the topic of electronic litigation in comparative Algerian law, considering it as one of the most significant aspects of the digital transformation within the justice sector. It serves as a modern tool to facilitate access for individuals and institutions to judicial services, with the aim of enhancing efficiency and transparency.

The study is structured around two main axes:

1. **Theoretical and Legal Framework in Algeria**: This section explores the legal and regulatory structure governing electronic litigation in Algeria, while also identifying the key legal and technical challenges that hinder its effective implementation.
2. **Comparative Analysis of International Experiences**: A detailed analysis is conducted on two pioneering models - the French and Emirati experiences -highlighting their approaches to electronic litigation. A comparative evaluation is then made between these models and the Algerian system in terms of legal framework, implementation level, and the strategies adopted to address challenges and keep pace with global developments in this domain.

Keywords:

Electronic litigation, Algerian law, national legislation, comparative legislation, electronic platforms, electronic signature, electronic payment, electronic court.